أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية

د/ ريهام أحمد ممدوح حسين

مدرس اقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

Abstract:

Many countries seek to implement financial inclusion strategies because of their belief that access to financial services is an important step in reducing poverty and inequality, thus, achieving justice and reducing the gap between the poor and the rich, males and females. Despite this endeavor and efforts, formal financial institutions have limited ability to reach the poor and marginalized groups. Therefore, the aim of the research is to show the ability of financial technology (FinTech) as one of the innovations of the Fourth Industrial Revolution to connect consumers with financial services and achieve the advantages of saving, borrowing and transferring money. This financial access is via by simply opening mobile phone accounts in simpler and less expensive ways. Thus, the research clarified the ability of this model to reach the poor and marginalized groups and achieving justice in its income and gender aspects. The research used the inductive approach and descriptive analytical method based on the selected literature collection, in addition to the data of the Global Findex Database, and shed light on the experiences of India and Kenya as two pioneering experiences in this field, and study of the Egyptian case. The important conclusion is that financial technology can achieve justice and reduce the gender and income gaps, but it is not automatically and requires international and local efforts and procedures to take advantage of financial technology opportunities to serve the excluded and achieve justice.

Key Words: financial inclusion – FinTech (financial technology) –financial access – inequality – economic Justice – mobile accounts – income gap – gender gap – biometric identity – M pesa system.

مقدمة:

يعتبر الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها خطوة هامة للحد من الفقر وعدم المساواة و بالتالي لتحقيق العدالة. لعل هذا من أهم الأسباب التي دعت العديد من الدول إلى تنفيذ استراتيجيات الشمول المالي (Agyemang-Badu et al,2018) لمساعدة مليارات الأشخاص على تحسين أوضاعهم المالية والحد من الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والفجوة بين الذكور والإناث. ورغم تلك الجهود، ما تزال قدرة المؤسسات المالية التقليدية محدودة في الوصول للفئات الفقيرة والمهمشة مجتمعيا. ومع ظهور نموذج التكنولوجيا المالية كأحد ابتكارات الثورة الصناعية الرابعة، أصبح ربط المستهلكين بالخدمات المالية والسماح لهم بالادخار والاقتراض عن طريق فتح حسابات الهواتف المحمولة أبسط وأقل تكلفة من فتح الحسابات المالية الرسمية مما ساعد على تمكين المستهلكين– خاصة الفئات المستبعدة –من الوصول إلى الخدمات المالية وإعادة القوة الاقتصادية لهم.

مشكلة البحث: بيان ما إذا كانت التكنولوجيا المالية لديها القدرة على خفض عدم المساواة في شقيها الدخلي والنوعي و تحقيق العدالة الاقتصادية.

هدف البحث: تستهدف الدراسة إبراز أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

١- التعرف على ماهية التكنولوجيا المالية و كيفية تحقيقها للشمول المالي.

٢- التعرف على مبادىء العدالة الاقتصادية وتطور النظرة إلى العلاقة مابين النمو و العدالة الاقتصادية .

٣- التعرف على أثر التكنولوجيا على النمو والعدالة وتوزيع الدخول.

٤- تحديد أثر التكنولوجيا المالية على خفض فجوة الوصول المالي بشقيها الدخلي و النوعي مع عرض لتجربتين رائدتين في هذا المجال و دراسة الحالة المصرية .

فروض البحث: يختبر البحث الفروض التالية:

الفرض الأول: تؤثر التكنولوجيا المالية إيجابياً على عملية الشمول المالي وتدعمه.

الفرض الثاني: أثرت مبادىء نظرية النمو الليبرالية سلبياً على العدالة الاقتصادية.

الفرض الثالث: تؤثر التكنولوجيا إيجابياً على عملية النمو الاقتصادي وعلى العدالة الاقتصادية.

الفرض الرابع: تُحسن التكنولوجيا المالية فرص الوصول المالي و تقلل الفجوة الدخلية والنوعية.

حدود البحث :

١- **الحد المكاني :** شمل الجانب التطبيقي للدراسة سرداً لمؤشرات التكنولوجيا والوصول المالي بالتركيز على دولتي كينيا و الهند و دراسة للحالة المصرية.

٢- **الحد الزماني :** تم تحليل و دراسة مؤشرات التكنولوجيا والوصول المالي بالتركيز على الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٧ .

منهجية البحث : من أجل التصدي لمشكلة الدراسة و اختبار الفروض و وصولاً إلى الأهداف، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، والأسلوب الوصفي التحليلي وأعتمدت الباحثة على هذا الأسلوب من خلال الآتي :

١- استخدام الأسلوب الوصفي : لتكوين إطار نظري للدراسة من خلال جمع المعلومات و البيانات عن أدبيات التكنولوجيا المالية و العدالة الاقتصادية.

٢- استخدام الأسلوب التحليلي : لتحليل الأشكال والنسب و تفسيرها وصولاً إلى نتائج أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية : الشمول المالي – التكنولوجيا المالية – الوصول المالي – عدم المساواة – العدالة الاقتصادية – حسابات الهواتف المحمولة – الفجوة الدخلية – الفجوة النوعية – الهوية البيومترية – نظام مدفوعات Mpesa.

القسم الأول: التكنولوجياالمالية

أولاً: ماهية التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية هى تلك الابتكارات المالية التي باستطاعتها أن تُنتج نماذج أعمال جديدة، أو تطبيقات، أو عمليات، أو منتجات، تؤثر بشكل واضح على الأسواق المالية والمؤسسات وتقديم الخدمات المالية (Reserve Bank of India, 2017). تتميز هذه التكنولوجيا بانها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة، وهى شركات صغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، بالتعاون أو بالمنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين (ومضة وبيفورت،٢٠١٧). توصف أيضاً التكنولوجيا المالية على أنهاحقبة جديدة من التمويل الرقمي حول العالم الذي يمتد من تطبيق الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي إلى استخدام البيانات الكبرى، ومن استخدام تحديد الهوية البيولوجية إلى تقنية blockchain سلسة البلوكات(Arner et al,2017).

تعتبر تطبيقات التكنولوجيا المالية إحدى تطبيقات الاقتصاد التشاركي الذي يُعرف بأنه : مجموعة أسواق العرض والطلب على السلع والخدمات التي تقوم من خلالها شركات تستخدم التطبيقات الالكترونية والمنصات الرقمية لتحقيق التواصل بين مقدمي السلع والخدمات والمستهلكين ومن ثم دعم التجارة بناء على الطلب (عبد العزيز، ٢٠١٧)، لذلك فإن دور هذه الشركات هو دور الوسيط بين مقدمي الخدمات المالية وهم أفراد عاديين وليست مؤسسات مالية وبين المستهلكين. يتشارك من يملك الأصل (رأس المال) مع من لا يملكه على أن يرد إليه لاحقاً، بإجراءات يسيره ونظير عائد مادي يقل كثيراً عن ما هو متاح بالمؤسسات المالية و لكنه مرضي للطرفين مقدم

الخدمة والمستهلك، كذلك تحصل الشركات الوسيطة على عمولتها المحددة، ومن هنا تأتي فكرة التشارك في الملكية وفي الاستهلاك أيضاً.

وهناك **خمسة قطاعات رئيسية للتكنولوجيا المالية** تشكلت على مرحلتين، المرحلة الأولى اعتمدت على **المدفوعات** و**حلول الإقراض**، بينما اعتمدت المرحلة الثانية على **التحويل المالي الدولي**، و**إدارة الثروات**، **والتأمين**، وفي غضون ذلك، لا تزال سلسة البلوكات blockchain (التكنولوجيا المستخدمة في التعاملات الرقمية) في أوائل مراحلها، ومن المحتمل أن تلعب دوراً محورياً يتعدى التمويل (ومضة وبيفورت،٢٠١٧)، فوفقاً للبيانات الموجودة في منصة DeNovo التابعة لشركةPwC ارتفع التمويل في شركات سلسلة البلوكات بنسبة ٧٩٪ على أساس سنوي في عام ٢٠١٦ حيث قدرت بنحو ٤٥٠ مليون دولار أمريكي (PWC,2017).

ثانياً: التكنولوجيا المالية و الشمول المالي:

الشمول المالي كما حددته (Sarma (2008 هو العملية التي تتضمن سهولة الوصول وتوافر واستخدام النظام المالي الرسمي للجميع. وقد ميز البنك الدولي (World Bank,2014) بين الفئات المستبعدة من الشمول المالي، حيث فرق بين الاستبعاد الطوعي وغير الطوعي، فيعرف الاستبعاد الطوعي على أنه تلك الشريحة من السكان أو الشركات التي تختار عدم استخدام الخدمات المالية إما لعدم الحاجة أو لأسباب ثقافية أو دينية، وفي المقابل ينشأ الاستبعاد غير الطوعي من عدم كفاية الدخل والمخاطر العالية أو بسبب التمييز واخفاقات وعيوب السوق.

والاستبعاد غير الطوعي هو محل تركيز المبادرات السياسية والبحثية، حيث يمكن معالجته بالبرامج والسياسات الاقتصادية المناسبة التي يمكن تصميمها لزيادة مستويات الدخل ومعالجة اخفاقات وعيوب السوق (Park and Mercado, 2015).

حدد التعريف السابق القناة التي يتحقق من خلالها الشمول المالي وهى قناة النظام المالي الرسمي، إلا أن هناك مجموعة من التحديات واجهتها المؤسسات المالية الرسمية والمستهلكون من الفقراء والمهمشين معاً وساعدت على تجاوزها التكنولوجيا المالية

كأحد مخرجات التطور التكنولوجي، حيث تمثلت أهم التحديات في: انخفاض مستوى الثقة تجاه المؤسسات المالية الرسمية، وارتفاع مخاطر وتكلفة الوصول إلى المستهلكين الفقراء، وارتفاع تكلفة المعاملات للمؤسسات المالية الرسمية، الأمية المالية الشائعة، ونقص انتشار فروع البنوك في المناطق النائية، انخفاض الدخول وانخفاض الجدارة الائتمانية، ضعف البنية التحتية والمؤسسات (Swedish Institute,2016).

قدمت التكنولوجيا المالية حلولاً جديدة أدت إلى زيادة الكفاءة وسهولة الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة الأمن، فعلى سبيل المثال:

تحتاج **المدفوعات** (في السوق التقليدية) أن تدفع نقداً أو التحويل بواسطة مشغلي تحويل الأموال MTO ومزودي خدمات الدفع الآخرين PSP. تواجه هذه الخدمات عدداً كبيراً من المشكلات كونها بطيئة ومكلفة، وصعبة التتبع وليست آمنة في أغلب الأحوال. وقد جاءت الحلول الجديدة للتكنولوجيا المالية، المبنية على السحابية، المنصات الرقمية، وتقنيات دفتر الأستاذ الموزعة DIT التي تغطي مدفوعات الهاتف المحمول، وتطبيقات الند للند (النظير للنظير) P2P ، لتعالج أوجه القصور. تتأثر كذلك خدمات **الاقتراض**، بالخوارزميات الجديدة، مثل العقود الذكية المطبقة على كميات كبيرة من البيانات تم جمعها من قبل مقدمي الخدمات– خاصة المدفوعات– ومن مزودي التجارة الالكترونية، مما يحسن من نمذجة مخاطر الائتمان ويسمح بالاقتراض للمقترضين الجدد بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويتيح أيضاً التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي والهوية الرقمية والأمن السيبرالي نماذج جديدة **لإدارة مخاطر** الأفراد والمؤسسات المالية و المنظمين(IMF,2019) .

تمتاز تطبيقات التكنولوجيا المالية (إلى جانب الحلول التي تقدمها) بسمات الاقتصاد التشاركي وأهمها:

(١) الاعتماد على المنصات الرقمية وتطبيقات المحمول: للتواصل بين الأطراف الثلاثة (شركات التواصل الرقمي والعاملين لحسابهم الخاص والمستهلكين)(٢) الاعتماد على أنظمة تقييم الأداء من جانب المستهلك لمراقبة الجودة، وذلك لضمان أعلى مستوى من

الثقة بين المستهلكين ومقدمي الخدمات(٣) المرونة: كما في تحديد العاملين لحجم و ساعات العمل الخاصة بهم (٤) تولي العاملين بأنفسهم مسؤولية استخدام وصيانة الأصول الرأسمالية الخاصة بهم: وذلك لتوفير الخدمة أو السلعة المطلوبة، نظراً لأن دور الشركات ينحصر فقط في القيام بدور الوسيط بين الذين يعملون لحسابهم الخاص والمستهلكين (٥) تنوع طرق احتساب المقابل المادي للخدمات أو السلع المقدمة ما بين ترك الأفراد القيام بذلك أو احتساب المقابل من قبل المنصة (٦) وجود مقابل مادي للسلع و الخدمات: أي أن التشارك عبر المنصات لا يتم بشكل مجاني أو تبادلي(عبد العزيز، ٢٠١٧).

ساعدت تلك الحلول والمزايا على تشجيع عدد أكبر من المستهلكين للتعامل بها والوصول المالي خلالها، فهى لم تعد مقصورة على العملاء أصحاب الدخول المرتفعة، الأمر الذي أتاح المزيد من الفرص لنمو الاقتصاد وخلق فرص العمل، ولكنها من جهة أخرى أحدثت ارتباكاً للعديد من البنوك الكبرى ومؤسسات التمويل التقليدية من حيث صلتها بالممارسات المنتظمة. ومثال بسيط على هذا الارتباك يمكن ايجاده في (بعض) تطبيقات المحمول التي تقدم خدمة تداول الأسهم بدون أخذ أي عمولات من المستخدمين نظير هذا التداول (Forward, 2018).

ولأن التكنولوجيا المالية ساهمت في تمكين العملاء للوصول المالي(كما سيتضح من القسم الثالث)، فإن الاستراتيجية التشاركية مع البنوك التي تسعى إلى انتهاجها معظم الشركات الناشئة ستفيد كل من العملاء المستبعدين والمشمولين مالياً، وستفيد الشركات الناشئة بزيادة نموها واستقرار سوقها، وستصبح البنوك أكثر استجابة لاحتياجات العملاء المتغيرة والتكنولوجيا الصاعدة (ومضة و بيفورت،٢٠١٧) ، بهذا تعم الفائدة على جميع الأطراف.

لذلك فبالرغم من أن حسابات الهواتف المحمولة تعد هى الأداة الأكثر شيوعاً للتكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي غير الرسمي (القسم الثالث)، فإن الفرصة الحقيقية التي تقدمها التكنولوجيا المالية هى تطوير النظام المالي الرقمي بأكمله، الذي

يلبي احتياجات كل من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي يحقق الشمول المالي على نطاق واسع(Arner et al,2017) .

ستتمكن شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كما يتضح بالشكل (١-١) من توسيع نطاق عمل البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر من أجل الوصول إلى الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية أو النائية الذين لا تصلهم الخدمات المالية الرقمية بشكل كافٍ و سيتم ذلك عن طريق وكلاء المجتمع. ويمكن لوكلاء المجتمع أيضاً أن يعملوا كمزودي معلومات، بما يوفر التمويل والتدريب والمعلومات للأشخاص الذين يعيشون في فقر وتهميش. كما يمكن للشركات الناشئة أن تعمل في بعض البلدان و/أو المناطق التي تكون فيها البنى التحتية راسخة مع الوكلاء الحكوميين مثل وكالات تحديد الهوية الوطنية وشركات الاتصالات للوصول إلى الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات البنكية ولديهم إمكانية الوصول إلى خدمات الهاتف المحمول Swedish) (Institute,2016. وبذلك تحقق التكنولوجيا المالية تطوير النظام الرقمي بشكل أشمل وتكون لديها قدرة أكبر على ضم المستبعدين وتحقيق الفائدة لكافة الاطراف.

الشكل(١-١) النظام البيئي الرقمي لدمج المستبعدين

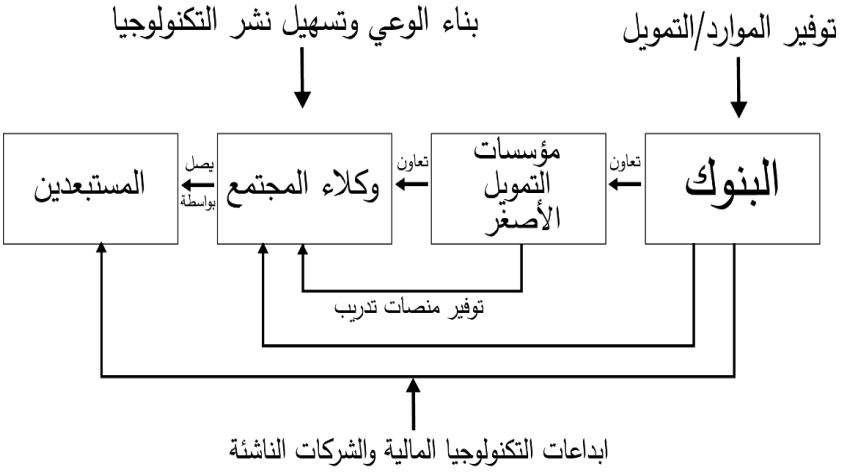

Source: (Swedish Institute, 2016)

القسم الثاني: العدالة الاقتصادية

تشير التقديرات إلى أن ثمانية أفراد فقط يمتلكون نفس الثروة التي يمتلكها نصف فقراء العالم، فكلما أفاد النمو الاقتصادي فئة الأغنياء، كلما عانى باقي العالم خاصة الفقراء. والسبب الرئيسي الذي أخذ الاقتصاد إلى هذه النقطة المتطرفة غير المستدامة وغير العادلة هو الكيفية التي تم بها تصميم اقتصاداتنا والمبادىء التي قامت عليها، لذلك يجب أن يتوقف الاقتصاد عن محاباة أولئك الذين في القمة والبدء في العمل للجميع (Hardoon, 2017).

يرتبط الفقر والإقصاء الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً بعدم المساواة الاقتصادية. والتعريف الشائع للفقر داخل المجتمعات المتقدمة هو الإقصاء من حياة المجتمع بسبب نقص الموارد. أما فيما يخص المجتمعات النامية التي تختلف هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، فإن مفهوم الفقر قد يصل إلى مناقشة عدم القدرة على الحصول على ضروريات الحياة، لذلك يفرق البنك الدولي وعدداً من المؤسسات الأخرى بين مصطلح "الفقر" ومصطلح "الفقر المدقع"، ف"الفقر المدقع" يشير إلى أولئك الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم، أما "الفقر" فيشير إلى أولئك الذين يقل دخلهم عن ٢ دولار في اليوم (مع الأخذ في الاعتبار المقارنات بين البلدان والتقدم المحرز بمرور الوقت)، ويجب أن يعكس أي معيار للفقر المعايير الاجتماعية السائدة، أي أنه معياراً نسبياً (Nolan and Ive, 2009).

تطورت النظرة إلى العلاقة ما بين النمو والعدالة عبر الأدبيات الاقتصادية. ركزت نظريات النمو الليبرالية على عملية النمو الاقتصادي كهدف أساسي وأقرت أن التباين في الدخول والأجور أمراً ثانوياً غير مقلق وهو نتاج طبيعي لعملية النمو، وعمت تلك النظريات بشكل كبير ما يسمى ب "تأثير التقارب" [١] الذي سيعمل تلقائياً على علاج

[١] يشير تأثير التقارب convergence or catch up effectإلى أن الاقتصادات الأكثر فقراً تميل إلى النمو بسرعة أكبر من الاقتصادات الأكثر ثراء ، و بالتالي فإن جميع الاقتصادات ستتقارب في

الفجوة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية (Kharlamova et al ,2018) . بل أن هناك عدداً من الآراء سعت إلى تأكيد أنه من المحتمل ان تؤدي الجهود الرامية للحد من عدم المساواة إلى اعاقة النمو وبالتالي إلى الفقر (Ravallion, 2017) .

ورغم أن الصياغة الكلاسيكية للمنفعة رفضت عدم المساواة المرتفعة للدخول، حيث أن الرفاهية الاجتماعية وفقاً لها تمثل مجموعة " الخدمات أو المنافع" مع افتراض تناقص المنفعة الحدية للدخل، بما يشير إلى خسائر الرعاية الاجتماعية بسبب عدم المساواة المرتفعة. وبرغم وجود عدم عدالة مرتفعة في الدول النامية، جنباً إلى جنب مع وجود الفقر، الذي بدأ يلفت النظر في أوائل السبعينات علاوة على الثمانينات وحتى التسعينات من القرن الماضي، رغم كل ذلك، إلا أن الفكر السائد في ذلك الوقت كان مايزال يقايض بين تحقيق العدالة وتقليل الفقر وكانت الرسالة الواضحة للعالم النامي (لن تستطيعوا الموازنة بين الفقر الأقل وعدم المساواة الأقل معاً)، وإذا أردتم أن تعطوا هدف تقليل الفقر الأولوية فلتركزوا على النمو (Ravallion, 2017) .

ومع تدهور حال العالم النامي وتزايد معدلات الفقر في بعض أجزائه، بدأت مرحلة مراجعة نظريات النمو الليبرالية في نظرتها للفقر داخل العالم النامي، وقُيدت فكرة تأثير التقارب أو تأثير اللحاق بالركب وجعلها مشروطة بما أسماه العالم Abramovitz بتطوير"القدرات الاجتماعية" التي تشمل القدرة على استيعاب التكنولوجيا الجديدة، وجذب رؤوس الأموال، والمشاركة في الأسواق العالمية (Abramovitz and David,1995)، وشهدت الفترة منذ عام ٢٠٠٠ نظرة أعمق وأطول أمداً إلى ما يسمى ب"عدم المساواة المؤيدة للفقر" pro-poor inequality (Ravallion, 2017).

نهاية المطاف من حيث دخل الفرد ، و بعبارة أخرى فإن الاقتصادات الأفقر ستلحق حرفياً بالاقتصادات الأكثر قوة .انظر : Catch up Effect , available at : www.Investopedia.com.

لذلك تحتاج الافتراضات الستة التي صُممت بناء عليها المبادىء الاقتصادية إلى المراجعة، لأنها فشلت في تحقيق كل من الرخاء والاستقرار المشترك واستبدالها بافتراضات تخدم الاقتصاد البشري وتحقق العدالة (Hardoon, 2017) :

١- الافتراض الأول: السوق دائماً على حق ولابد من تقليل دور الحكومات لأدنى حد. أدى ذلك لظهور الفساد والمحسوبية وخصخصة الخدمات العامة واستبعاد الفقراء.

٢- الافتراض الثاني: تحتاج الشركات إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح وعوائد المساهمين بأي ثمن. شكل ذلك ضغطاً على العمال والمزارعين، والمستهلكين والموردين.

٣- الافتراض الثالث: يجب أن يكون الناتج المحلي الإجمالي هو الهدف الرئيسي لصنع السياسات. فشل الGDP بناء على ذلك في حساب الكم الهائل من العمل غير مدفوع الأجر الذي تقوم به النساء في جميع أنحاء العالم .

٤- الافتراض الرابع: الثروة الهائلة للفرد هى دليل وعلامة نجاح وعدم المساواة ليست ذات صلة. سبب هذا الأمر تقويض عملية التقدم والتآكل السياسي.

٥- الافتراض الخامس: النموذج الاقتصادي محايد بالنسبة لنوع الجنس. والحقيقة أن هذا النموذج مؤذي للنساء فمنهن اللاتي يعملن في الوظائف الأقل أماناً والأقل أجراً، إضافة إلى أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر ولا تُحسب ضمن الناتج المحلي، ولكن من دونها ستتوقف اقتصادتنا عن العمل.

٦- الافتراض السادس: موارد كوكبنا لا حدود لها. اعتمد النموذج الاقتصادي على استغلال بيئتنا وتجاهل حدود ما يمكن أن يتحمل كوكبنا .

ولذلك فإن دمج إطار حقوق الإنسان في النضال لتخفيف الفقر والجوع والتشرد وعدم التكافوء في فرص التعليم، يُمكن الأفراد والمجتمعات من تحقيق المطالب الاجتماعية والعدالة الاقتصادية، فعادة ما يؤثر توزيع الثروة والسلطة داخل

المجتمع على فرص الفرد لتحقيق حقوق الإنسان الكاملة والعيش حياة كريمة (Shiman, 1999).

وضع Kelso و Adler عدد من المباديء التي قد تساعد في رأيهما على تحقيق العدالة الاقتصادية وتُجنب الدول مشاكل توزيع الثروة في النظام الرأسمالي التي تعوق التقدم التكنولوجي، وتشوه الملكية الخاصة لرأس المال، وتؤدي إلى تآكل الحقوق الأساسية، عِوضاً عن خلق توحيد ساحق للاقتصاد والسلطة السياسية في يد الحكومة المركزية (Kelso and Adler, 1958).

تمثلت مبادىء العدالة الاقتصادية وفقاً ل Kelso and Adler (1958) في ثلاثة مبادىء تُقِيم نظاماً كاملاً من مدخلات ومخرجات وردود أفعال تحدث تناغماً بين المدخلات والمخرجات:

١- مبدأ العدالة التشاركية (المدخلات)

كل انسان له حق طبيعي في الحياة، أي له الحق في الحفاظ على حياته والحفاظ عليها بكل الحقوق، بما في ذلك حق الحصول على العيش. والعدل هنا يتطلب تكافؤ الفرص في الوصول إلى الملكية الخاصة للأصول ووسائل الانتاج (رأس مال، أرض، تكنولوجيا ...)، وأيضاً المساواة في فرص الحصول على العمل المنتج. لذلك لابد أن تضمن الدولة لكل فرد فرص المساهمة في العملية الإنتاجية سواء بمشاركته فيها بالملكية الخاصة أو بالجهد المبذول. يرفض هذا المبدأ وفقاً لذلك كل اشكال الاحتكار والتمييز والاقصاء.

٢- مبدأ العدالة التوزيعية (المخرجات)

يقوم هذا المبدأ على أن كل من يشارك في إنتاج الثروة من حقه أن يتلقى حصة تتناسب مع قيمة المساهمة التي قدمها لإنتاج تلك الثروة سواء عن طريق ملكيته الخاصة أو من خلال الجهد المبذول، وبذلك يرتبط هذا المبدأ بالعدالة التشاركية. وكل

التبادلات التي تشكل جزءاً من عملية الإنتاج والتوزيع يتم تقييمها وفقاً للسوق الحر المفتوح للجميع .

٣- مبدأ الحدود – العدالة الاجتماعية (ردود الفعل)

يقضي هذا المبدأ أنه ليس من حق أي شخص أن يتجاوز في ملكية وسائل الإنتاج بالشكل الذي يستبعد الآخرين من فرصة المساهمة فيه، كي يستطيعون كسب الدخل لصالح أنفسهم. أي أنه ليس من العدل أن تتركز ملكية الأصول وأدوات الإنتاج في أيدي عدد من الأفراد والأسر بالدرجة التي تستبعد الآخرين من حق المشاركة في العملية الاقتصادية. لذلك فهذا المبدأ يُحدث التوازن ويصلح أيه تشوهات في مبدأي التشارك والتوزيع لإعادة التوازن والعدل للنظام الاقتصادي.

وفقاً لماسبق، ستتحقق العدالة الاقتصادية عندما تسعي النظم الاقتصادية إلى إدماج المبادىء الأخلاقية جنباً إلى جنب مع توفير تكافؤ فرص المشاركة والتوزيع، من أجل تحرير كل شخص للمشاركة بشكل خلاق في العمل غير المحدود الذي يتجاوز الاقتصاد، وهو العقل والروح، وهو الهدف النهائي للعدالة الاقتصادية (Center For Economic and Social Justice).

القسم الثالث: التكنولوجيا المالية وتحقيق العدالة الاقتصادية

أولاً: التكنولوجيا والعدالة الاقتصادية (خلفية نظرية)

تطرقت بعض النظريات الكلاسيكية للتغير التكنولوجي كعنصر من عناصر النمو الاقتصادي، حيث أوضح آدم سميث أثر الاختراعات والآلات على زيادة انتاجية عنصر العمل، كما حدد كارل ماركس دور التغير التكنولوجي في التوسع الرأسمالي، بينما لا توجد اشارة واضحة إلى التكنولوجيا لدى الاقتصاديين السابقين على المدرسة الكلاسيكية (زين الدين،٢٠٠٢). ثم أحدثت نظريتي جوزيف شومبيتر وروبرت سولو (المدرسة النيوكلاسيكية) نقلة نوعية في فهم تأثير التغير التكنولوجي على النمو الاقتصادي، حيث قدم شومبيتر في كتابة "نظرية التطور الاقتصادي" موضوعين رئيسيين (فريدريك ،٢٠٠٢) : أولهما أن الابتكار يدخل في صلب التطورالاقتصادي

ويسهل تنامي الإزدهار المادي، وثانيهما أن الإبتكارات تتطلب مجهوداً رائداً من أصحاب المشاريع، وهو مجهود ضروري للتخلص من رتابة القواعد الاقتصادية، وتطيح الابتكارات الناجحة بالتقنيات الأدنى مستوى فيما سماه بعملية "الهدم الخلاق" (Link and Siegel, 2003). كما أثبت روبرت سولو أن التقدم التكنولوجي مسئول عن ٨٧.٥ % بالكامل من الزيادة في الناتج لكل عامل خلال فترة دراسته لمصادر نمو الولايات المتحدة، بينما تنسب ١٢٪ فقط من الزيادة إلى تعميق رأس المال (Capital deepening)، حيث رأى سولو أن تحديث رأس المال هو الأقوى تأثيراً من تعميق رأس المال فيما يخص تأثيره على النمو الاقتصادي (Poinexter,1981)، ثم تطرقت النظريات الحديثة للنمو إلى أهمية الاستثمار في رأس المال (البشري والمادي)، فيرى " رومر" أن التغير التكنولوجي ذاتي المنشأ [٢] وأن الاستثمار الخاص في رأس المال يزيد مستوى التكنولوجيا المتاحة لأصحاب المشاريع، فمعدل الاستثمار الأعلى سيسرع معدل النمو الاقتصادي (Korres, 1996) .

بينما ركزت الأدبيات السابق طرحها على تأثير التغير التكنولوجي على النمو الاقتصادي تحديداً داخل النظم الرأسمالية، ومع تفاقم الفجوة بين الأغنياء والفقراء واعتبار مبدأ "تأثير التقارب" غير المشروط مجرد وهم طرحته الأدبيات الليبرالية لترويج مبادىء النظرية الراسمالية، ومع بروز مفهوم الاستدامة وضرورة ارتباطه بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ظهرت الأدبيات الأحدث التي تجاوزت التأثير على النمو الاقتصادي إلى بيان أثر التكنولوجيا على العدالة وتوزيع الدخول .

فمنها ما أوضح أن التكنولوجيا بالصياغة الحالية ليست في صالح الفئات الدنيا، حيث أن التقنيات المتاحة اليوم لا تستجيب بالضرورة لاحتياجات الفئات ذات الدخل المنخفض والفئات الضعيفة، فغالباً ما يتم تطويرها من قبل الشركات التي تسعى إلى الربح وبطبيعة الحال لاستجابة الأسواق الأكثر ثراء (ESCAP,2018) . وعلى جانب

[٢] بينما اعتبر روبرت سولو أن التغير التكنولوجي(التقدم التقني) خارجي المنشأ ، اعتبره رومر عاملاً ذاتي المنشأ أي يمكن التحكم فيه و تحديد احتياجاتنا منه كي نضمن نمواً اقتصاديا سليماً.

أخر، يتسبب التغير التكنولوجي في عدم المساواة في الدخل، حيث يؤدي إلى فقد الوظائف على المدى القصير لأن النظام الاقتصادي يستغرق بعض الوقت لكي يخلق وظائف جديدة، والتأثير السلبي الأكثر أهمية هو خلق البطالة طويلة الأجل عن طريق تقليل الطلب على أنواع معينة من العمل، في حين أن الهيكل الجديد لن يكون باستطاعته أن يستوعب العمالة الزائدة عن الحاجة حديثاً الذين يفتقرون إلى المهارات المطلوبة (Deskoska and Vlčková, 2018) .

أوضحت بعض الأدبيات بشكل مغاير أن التكنولوجيا يمكن أن تكون وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأن تقليل عدم المساواة سيتم من خلال توليفة من العوامل التمكينية الضرورية، فإمكانات أن تحد التكنولوجيا من عدم المساواة هائلة ولكنها ليست تلقائية، فهى تعتمد إلى حد كبير على قدرات الفقراء للوصول واستخدام التقنيات والحلول التي تستجيب لاحتياجاتهم، والسياسة العامة للدولة هى الفيصل في هذا السياق (ESCAP,2018).

انتقل الحديث والتركيز الدولي في الآونة الأخيرة على وجوب ربط النمو الاقتصادي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي تركز في بعدها الاجتماعي على المشاركة والعدالة في تقديم السلع والخدمات للجميع بنفس الدرجة ونفس الكفاءة. فالتغير التكنولوجي سيعمل حتماً لصالح الفئة القليلة المستفيدة (المستثمرين والقطاع الخاص– أغنياء المستهلكين) مالم تحدد الحكومات سياساتها لتطويع تلك التكنولوجيا من أجل خدمة الفئات الفقيرة والمهمشة.

تساعد التكنولوجيا المالية بما تتسم به من سمات كأحد تطبيقات الاقتصاد التشاركي (القسم الأول) في تحقيق العدالة الاقتصادية، فبتيسير التشاركية في الحصول على رأس المال وامتلاكه يتحقق مبدأ العدالة التشاركية ويحدث تكافؤ الفرص في المساهمة في العملية الانتاجية، وطبقاً لكفاءة الخدمة ومعقولية سعرها، إضافة إلى شفافية تقييمها من جهة، وحيث تساعد تلك التكنولوجيا مقدمي الخدمة والشركات الوسيطة في الحصول على عوائد من المستهلكين نظير مساهمتهم في تقديم الخدمة المالية، وكذلك المستهلكين في حصولهم على رأس مال لبدء نشاطهم الاقتصادي من

جهة أخرى، فإن كل التبادلات التي تشكل جزءاً من عملية الإنتاج والتوزيع يتم تقييمها وفقاً للسوق الحر المفتوح للجميع ويتحقق بذلك المبدأ الثاني الخاص بعدالة التوزيع كلٌ وفقاً لمساهمته.

يتحقق مبدأ العدالة الاجتماعية بالتبعية حينما يستطيع الجميع الوصول المالي ولا تتركز ملكية الأصول وأدوات الإنتاج في أيدي عدد محدود من الأفراد بالشكل الذي يُستبعد معه الآخرين من حق المشاركة في العملية الاقتصادية. ولكي يحدث الأمر بشكل نظامي لا يتولد عنه سوقاً غير رسمية تؤثر سلبياً على السوق التقليدية (المؤسسات المالية التقليدية)، ولكي ينتفع المستبعدون (فقراء ومهمشون) من مزايا هذا النمط التكنولوجي وبالتالي يستطيعون الوصول المالي أسوة بغيرهم من المستهلكين وأصحاب المصالح، لابد أن تتدخل الدولة بمجموعة من الاجراءات والتدابير التي من شأنها خدمة كافة الأطراف بما يحقق هدف العدالة الاقتصادية.

ثانياً: التكنولوجيا والوصول المالي (مؤشرات)

أظهرت قاعدة بيانات The Global Findex أن ٥١٥ مليون بالغ حول العالم قاموا بفتح حساب سواء خلال المؤسسات المالية أو عن طريق مزودي الحسابات المالية المحمولة مابين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧. هذا يعني أن ٦٩٪ من سكان العالم عام ٢٠١٧ لديهم حسابات مقارنة ب٦٢٪ عام ٢٠١٤ و ٥١٪ عام ٢٠١١. في الدول المتقدمة بلغ عدد مالكي الحسابات ٩٤٪ بينما يبلغ عدد المالكين للحسابات ٦٣٪في الدول النامية. وقد بلغ عدد المستبعدين[٣] من الحسابات المالية عالمياً حوالي ١.٧ مليار فرد بالغ عام ٢٠١٧ . ولأن امتلاك الحسابات المالية يتوافق مع المؤشرات العالمية في الدول المتقدمة، فغالباً يتواجد المستبعدون داخل المجتمعات النامية (Demirguc-Kunt et al ,2018).

[٣] دائماً ما تشير كلمة المستبعدين إلى من لا يمتلكون حساباً مالياً سواء عن طريق المؤسسات المالية أو عن طريق مقدمي الحسابات المالية المحمولة .

يعتبر ابتكار محافظ الهواتف المحمولة هو الابتكار الأكبر تأثيراً ضمن ابتكارات التكنولوجيا المالية على أولئك الذين مالزالوا مستبعدين ماليا(Arner et al,2017) ، حيث يمتلك ١.١مليار من المستبعدين هواتف محمولة، أي حوالي ٢/٣ المستبعدين البالغين. ويُمَكن امتلاك هاتفاً محمولاً بسيطاً من فتح حساب مالي متنقل والحصول على عدد من الخدمات المالية، اضافة إلى أن امكانية الوصول إلى الانترنت يوسع نطاق احتمالات فتح هذا النوع من الحسابات. هذه التكنولوجيات بإمكانها أن تساعد في التغلب على الحواجز التي تمنع البعض من الوصول إلى الخدمات المالية، فبإمكان الهواتف المحمولة أن تقضي على الحاجة إلى السفر مسافات طويلة للمؤسسات المالية، كما أن التكنولوجيا الرقمـية بإمكانها أن تزيد من القـدرة على تحمل التكاليف (Demirguc-Kunt et al ,2018). الهواتف المحمولة هى متغير اللعبة التي تجعل كل شيء ممكن (Manyika et al,2016 a). ويستعرض هذا الجزء فجوة الوصول المالي وفقاً لمستوى الدخل ولنوع الجنس وتجربتي الهند وكينيا كتجربتين رائدتين في استخدام التكنولوجيا المالية لعلاج هذين النوعين من فجوات عدم العدالة والمساواة.كما سيتم عرض الحالة المصرية وأهم الفرص والتحديات أمامها لتحقيق الشمول المالي الرقمي.

١- فجوة الوصول المالي وفقاً لمستوى الدخل

مثلت الفجوة مابين الأغنياء والفقراء عالمياً حوالي ١٣٪ حيث يمتلك ٧٤٪ من الأغنياء حسابات مالية بينما يمتلك الفقراء ٦١٪ منها. وبالنسبة للفجوة في نمط الادخار كنمط هام من أنماط الشمول المالي يتجاوز ادخار الأغنياء نظيره من الفقراء بحوالي ١٥٪ . كذلك بالدول المتقدمة، يتجاوز إدخار الأغنياء إدخار الفقراء بحوالي ٢٣٪ بالمؤسسات المالية الرسمية . تتقارب الفجوة بين الأغنياء والفقراء في امتلاك الحسابات المالية بالدول النامية مع الفجوة العالمية، أما امتلاك الحسابات المالية في الدول مرتفعة الدخل يعتبر عالمياً بالنسبة للمجموعتين، ففي المتوسط لاتعاني مجموعة الدول

المتقدمة فجوة كبيرة [٤]بين الفقراء والأغنياء(Demirguc-Kunt et al ,2018) . يمكن القول إذاً أن الفجوة في امتلاك الحسابات المالية ما بين الفقراء والأغنياء منشأها مجموعة الدول النامية .

شكل (1-٣)

الفجوة الدخلية للوصول المالي عالمياً (%) ٢٠١٧

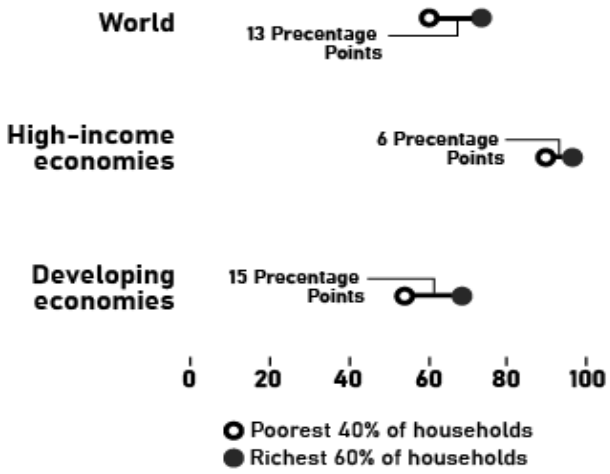

source: (Demirguc-Kunt et al ,2018)

ففي معظم الدول النامية تصل الفجوة بين البالغين الأكثر غناً ونظرائهم الأكثر فقراً إلى فجوة مضاعفة double digits. ويحدث هذا غالباً في الدول التي تكون فيها حصة البالغين في الحسابات المالية مرتفعة حوالي ٧٠٪ أو أكثر. ففي الصين والبرازيل، على سبيل المثال، تمثل الفجوة بين الفقراء والأغنياء في امتلاك الحسابات المالية حوالي ٢٠٪. لكن تلك الفجوات الكبيرة توجد أيضاً في المجتمعات التي تنخفض

[٤] تعاني بعض الدول المتقدمة من فجوة مضاعفة مثل : تشيلي ، جمهورية التشيك ،هنجاريا ، إسرائيل، جمهورية سلوفاكيا، أوروجواي .

بها نسبة المشاركة في امتلاك الحسابات المالية عن ٥٠٪ أو أقل، ففي جمهورية مصر العربية وأثيوبيا وأندونيسيا والمكسيك ونيجيريا وفيتنام، تمثل الفجوة تقريباً ٢٠٪. ولكن المختلف في تلك الدول أن الأكثر ثراء يمتلكون ضعف عدد الحسابات المالية التي يمتلكونها الفئات الأكثر فقراً(Demirguc-Kunt et al ,2018) .

ظلت الفجوة في إمتلاك الحسابات المالية على مستوى العالم بين الأغنياء والفقراء دون تغير ملحوظ في الفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٧، حيث مثلت ١٧٪. وقد ضاقت الفجوة بالنسبة لمجموعة الدول النامية مابين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤ من ٢٠٪ إلى ١٤٪ ثم استمرت دون تغير حتى عام ٢٠١٧. وظلت فجوة امتلاك الحسابات المالية دون تغير منذ عام ٢٠١١ في معظم الدول النامية (Demirguc-Kunt et al ,2018)، لكنها انخفضت في بعض الدول كالهند وكينيا كما سيتضح لاحقاً تبعا للسياسات الحكومية التي تم انتهاجها في الدولتين.

شكل (2-٣)

الفجوة الدخلية للوصول المالي في عدد من الدول النامية (%)٢٠١٧

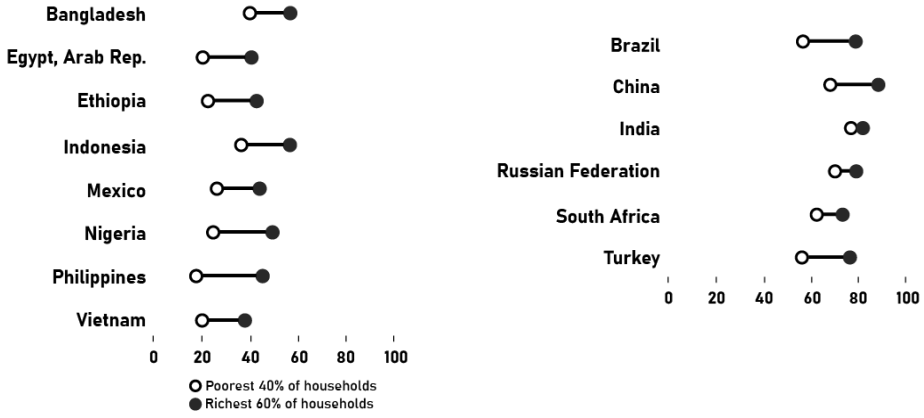

source: (Demirguc-Kunt et al ,2018)

٢- فجوة الوصول المالي وفقاً لنوع الجنس

على الرغم من النمو الملحوظ لأعداد من يمتلكون الحسابات المالية، إلا أن عدم العدالة النوعية في امتلاكها مازال قائماً. فبينما يمتلك ٧٢٪ من الذكور عالمياً حسابات مالية، تمتلك الإناث ٦٥٪ عام ٢٠١٤، أي أن الفارق يمثل حوالي ٧٪. وعلى مستوى الدول النامية لم تتغير النسبة مابين عامي ٢٠١٤،٢٠١١، حيث مثلت الفجوة حوالي ٩٪ مابين الذكور والإناث. وفيما يتعلق بالإدخـــار، يتجاوز إدخار الذكور في الدول النامـــية إدخار الإناث بالمؤسســـات المـــالية بحوالي ٦٪ (Demirguc-Kunt et al ,2018).

شكل (3-٣)

الفجوة النوعية للوصول المالي عالمياً (%) ٢٠١٧

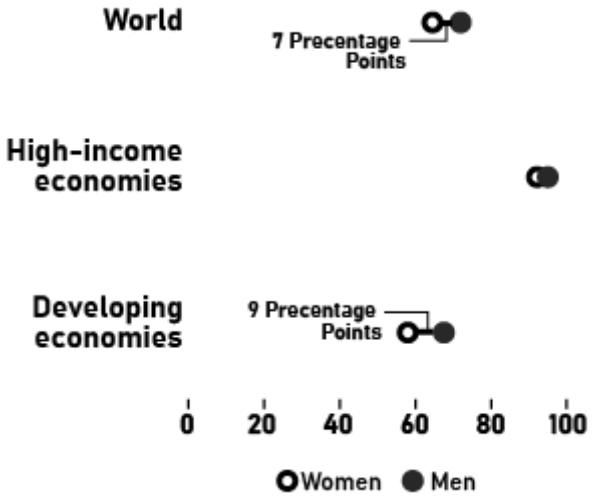

source: (Demirguc-Kunt et al ,2018)

شكل (4-٣)

الفجوة النوعية للوصول المالي في عدد من الدول النامية(%)٢٠١٧

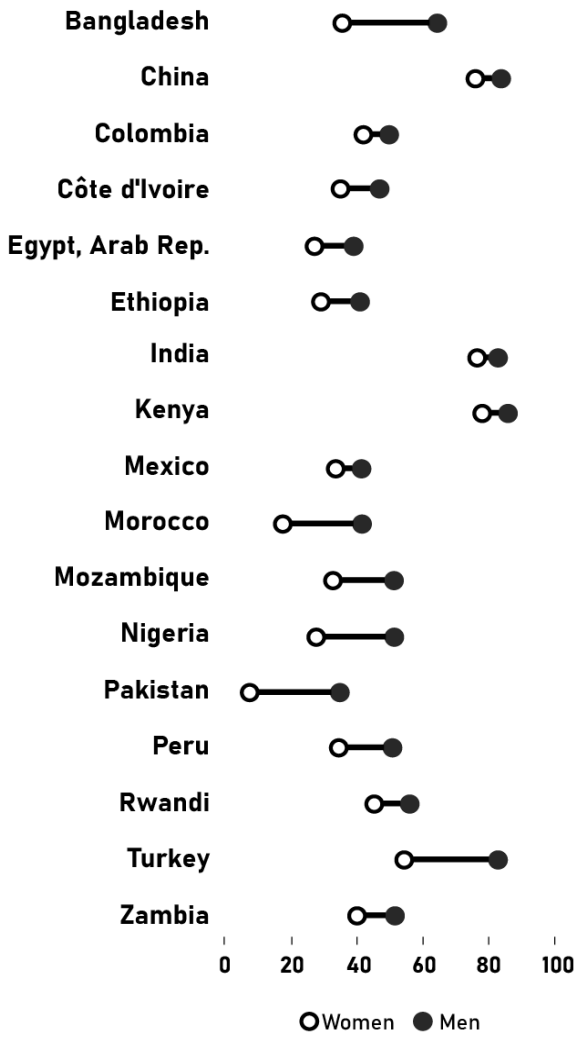

source: (Demirguc-Kunt et al ,2018)

ويختلف حجم تلك الفجوة داخل مجموعة الدول النامـية، ففي بنجلاديش وباكسـتان وتركيا على سبيل المثال مثلت الفجوة حوالي ٣٠٪. تضـاعفت تلك الفجوة في عدد من الدول النامية كالمغرب وموزمبيق وبيرو ورواندا وزامبيـا، كما كانت في أدنى صورها داخل دولتي البرازيل والهـند. وهناك عدد من الدول النامية التي لا تعاني من مثل هذا النوع من الفجوات على سبيل المثال الأرجنتين، بوليفيـا، أندونيسيا، الفلبين، كازخسـتان. لا توجد فجـوة نوعـية ملحوظـة في الاقتصـادات المتقدمة، عدا بعض الدول مثل شيلي واروجواي، تجاوزت مشـاركة الذكور في إمتـلاك الحسـابات المالية مشاركة الإناث بحوالي ٦-٧٪ ، بينما في المملكة العربية السعودية بلغت الفـجوة حوالي ٢٢٪، وفي الإمارات العربية المتحدة شكلت الفجوة حوالي ٢٣٪ (Demirguc-Kunt et al,2018).

تؤدي الفجوات الكبيرة بين الجنسين في إمتلاك الحسابات المالية إلى إعاقة التقدم في الشمول المالي بشكل عام. فعلى سبيل المثال: يمتلك ٥٦٪ من الذكور في دولة الجزائر حسابات مالية مقابل إمتلاك ٢٩٪ من النساء لها، مما أدى إلى خفض النسبة العامة للشمول المالي إلى ٤٣٪. وبالتالي فأي مجهود يبذل لرفع الشمول المالي بشكل عام داخل تلك الاقتصادات يحتاج إلى اعطاء أولوية الشمول المالي للمرأة (Demirguc-Kunt et al,2018). لعل أهم معوقات وصول المرأة إلى الخدمات المالية، نقص الدخول الرسمية، والمستويات الأقل من التعليم والأمية المالية، والقيود التشريعية والاجتماعية، إضافة إلى نقص قوة إتخاذ القرار (Manyika et al,2016 b). وقد حققت السياسات الحكومية لتشجيع استخدام التكنولوجيا المالية داخل كينيا والهند على خفض هذا النوع من الفجوات .

ثالثاً: تجارب رائدة في تحقيق العدالة باستخدام التكنولوجيا للوصول المالي

قدمت تجربتي الهند وكينيا إشارات تدل على أن الحسابات المالية المحمولة ربما تساعد على تقليل الفجوات بين الأغنياء والفقراء وبين الذكور والإناث في الوصول

المالي وأن التكنولوجيا ليست عائقاً أمام العدالة الاقتصادية إذا ما توافرت الظروف المواتية لتطويعها لأجل مصلحة الفقراء والفئات المهمشة .

١- تجربة الهند (نظام الهوية البيومترية)

حققت آسيا تقدماً ملحوظاً في كل جوانب التكنولوجيا المالية تقريباً، على الرغم من وجود عدم تجانس داخل المنطقة. فتوسع داخلها استخدام التكنولوجيا المالية إلى ما وراء المدفوعات ليشمل الإقراض، والتأمين، والاستثمار، واعتماد مجموعة واسعة من التقنيات على اساس احتياجات المستهلك، ومستوى التنمية والموقف التنظيمي، ووجود بنية تكنولوجية ومالية (IMF, 2019). وفيما يتعلق بضم المستبعدين مالياً وتعزيز الشمول المالي حققت الهند تقدماً ملحوظاً عن طريق توسيع نطاق توافر الخدمات المالية والقدرة على تحمل تكلفتها.

نجحت مبتكرات "الواجهة الموحدة للدفع" في تيسير ضم الفقراء للاقتصاد الرقمي(جورجيفا ، ٢٠١٨) ، فمن خلال برنامج Aadhear المرتبط برقم هاتف محمول وحساب بنكي مخفض التكلفة، تم تسهيل نقل المنافع المباشرة إلى الفئات الأكثر فقراً وضعفاً، حيث تلقى حوالي ٣٤٠ مليون شخص حتى الآن تحويلات مباشرة للمنافع (ESCAP,2018) .

تضاعفت حصة البالغين من الحسابات المالية في الهند منذ عام ٢٠١١ إلى أن مثلت ٨٠٪ عام ٢٠١٧. والعامل المهم الذي ساعد على ذلك النمو هى المبادرة التي أطلقتها الحكومة الهندية عام ٢٠١٤ من أجل تنمية امتلاك الحسابات بين المستبعدين خلال بطاقات الهوية البيومترية. هذه السياسة ساعدت على ضمان النمو الشامل في ملكية الحسابات. ارتفع عدد مالكي الحسابات في الهند مابين عامي ٢٠١٤، ٢٠١٧ إلى أكثر من ٣٠٪ بين النساء وارتفع بين البالغين من الفقراء حوالي ٤٠٪. ومابين الأغنياء ٦٠٪ من الأسر ارتفع بمقدار ٢٠٪.

شكل (٥-٣)

التسجيل بنظام Aadhear

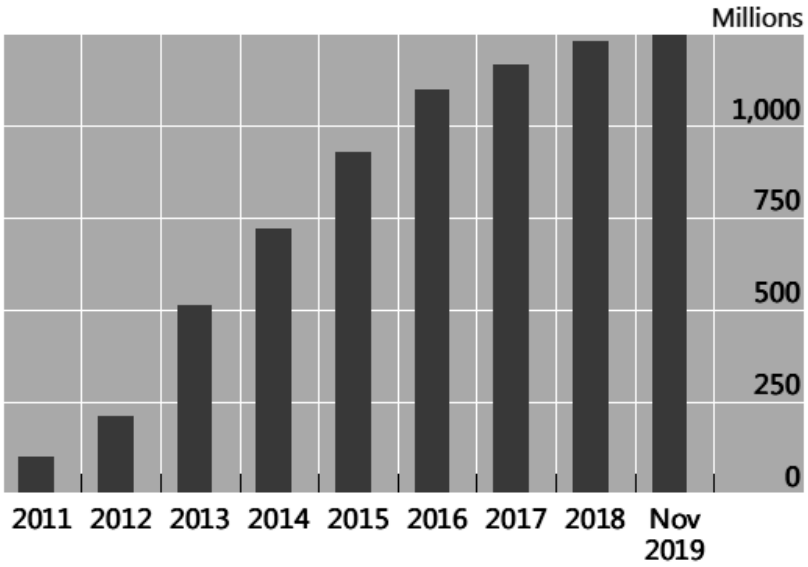

Source: (D'Silva et al, 2019)

أدى سرعة تبني نظام Aadhear مع المبادرات الحكومية الأخرى إلى زيادة كبيرة في الحسابات المصرفية . فما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٧ فتح حوالي ٤٧٠ مليون بالغ هندي حسابات مصرفية بمؤسسات مالية ، وارتفعت نسبة السكان الذين يملكون حسابات مصرفية إلى ٨٠٪(D'Silva et al, 2019).

جدول (1-3)

فجوات الشمول المالي (النوع –الدخل)

	الهند 2011	الهند 2014	الهند 2017	العالم 2017
من يمتلك حسابا مصرفيا	%35	%53	%80	%67
فجوة النوع	%17	%20	%6	%7
ذكور	%44	%62	%83	%71
اناث	%26	%43	%77	%64
فجوة الدخل	%14	%15	%5	%13
اغنى 60%	%41	%59	%82	%72
افقر 40%	%27	%43	%77	%59

Source: (D'Silva et al, 2019)

ساعد ذلك النظام على خفض الفساد وزيادة الكفاءة من جهة وعلى ضم المستبعدين إلى الخدمات المالية من جهة أخرى. حيث انخفضت التسربات في مدفوعات التقــاعد بنسبة ٤٧٪عندما تم تحويل المدفوعات من الاســتلام في صــورة نقد إلى الكروت البيومترية الذكية(Demirguc-Kunt et al,2018). وكما يتضح من الجدول (٣-١)انخفضت الفجوة بين الجنسين الذين لديهم حسابات بنكية من ١٧٪ عام٢٠١١ إلى ٦٪ عام ٢٠١٧ ، وانخفضت النسبة بين الأغنياء والفقراء من ١٤٪ إلى ٥٪ والفجوات الآن في الهند أقل من المستويات العالمية (D'Silva et al, 2019) ويقع ما حدث بالهند تحت بند السياسات الموجهة نحو المهمة وهى أحد أهم السياسات[٥] التي تتدخل فيها الحكومة لصالح الفئات الفقيرة والمهمشة .(ESCAP,2018)

[٥] هى أحد السياسات التي انتهجتها الحكومة الهندية في اتخاذ تحولات واسعة لتجاوز تحديات التنمية المعقدة مثل الشمول المالي. و هناك سياسات أخرى مثل برامج أبحاث المشكلة الاجتماعية و تشجيع الابتكار على مستوى القواعد الشعبية.أنظر: (ESCAP,2018)

من **أهم عوامل نجاح التجربة الهندية**، النهج المنسق بين الحكومة الهندية والسلطات العامة الأخرى غير الحكومية وأصحاب المصلحة، حيث لم يُمكن هذا النهج من تيسير الوصول المالي فقط، وإنما تمكنت الحكومة بسببه من رقمنة تقديم الإعانات ومدفوعات الرعاية الصحية وتحقيق وفورات تقدر بنحو ٧٥٠ مليون دولار. حيث أجرت الحكومة الهندية والسلطات العامة عدة مبادرات منذ إطلاق مخطط Aadhaar عام ٢٠٠٩، وإطلاق مخطط PMJDY المعروف بجان دهان عام ٢٠١٤، ثم إطلاق التوقيع الالكتروني عام ٢٠١٥، ثم ترخيص بنك الاحتياطي الهندي BRI لقطاعات جديدة من المؤسسات المالية سميت ببنوك الدفع وبنوك التمويل الأصغر، ثم إطلاق منصة Digital Locker لتسهيل الإصدار الرقمي والتحقق من الوثائق. وكان من أهم المبادرات غير الحكومية التي دعمت التجربة الهندية وساهمت في الشمول المالي، إطلاق شركة المدفوعات الوطنية الهنديةNPCI جسر Aadhaar للمدفوعات ونظام Aadhaar الممكن للدفع عام ٢٠١١، وما قامت به المائدة المستديرة الهندية لصناعة منتجات البرمجياتISPIRT في تعزيز تطوير واجهات برمجة التطبيقات والأنظمة الداعمة للتجربة الهندية (World Bank Group,2017) .

٢- تجربة كينيا (نظام مدفوعات M-pesa)

يعتبر إقليم أفريقيا جنوب الصحراء قائداً في استخدام الحسابات المالية المحمولة حيث يمتلك٢١٪ من البالغين عام ٢٠١٧ هذا النوع من الحسابات، ويمتلك نصفهم حسابات مالية محمولة فقط بينما يمتلك النصف الآخر حسابات مالية رسمية ومحمولة. وتعتبر كينيا رائدة داخل هذا الإقليم، حيث انتشرت الحسابات المالية المحمولة في كينيا الذي يعكسه امتلاك ٧٣٪ من البالغين هذا النوع من الحسابات(Demirguc-Kunt et al,2018). قدم نموذج دولة كينيا(مقاطعة نيروبي) مثالاً ناجحاً في استخدام خدمات الهاتف المحمول. حيث وجد Suri وJack في دراستهما أن نظام M-pesa قد خفض معدل الفقر في الدولة بنسبة ٢٪ منذ إطلاقها عام ٢٠٠٧، وهو ما يعادل ١٩٤٠٠٠ أسرة تم رفعها فوق خط الفقر عن

طريق الوصول إلى الخدمات المالية المحمولة، وكان التأثير بشكل خاص على الأسر التي ترأسها النساء(Suri and Jack, 2016).

يوضح الشكل (6-٣) تطور أعداد المستخدمين لنظام الدفع M–pesa منذ اطلاقه عام ٢٠٠٧ حتى نهاية عام ٢٠١٦ . و انعكس النمو الهائل للنظام على نمو وكلائه، حيث يجري تبادل الأموال في كينيا إلكترونياً عن طريق هاتف محمول عادي، ويجرى تبادل الأموال عن طريق شبكة من الوكلاء يحلون محل ماكينات الصرف وبلغ عدد وكلاء M–pesa ١١٠ ألف وكيل، أي مايفوق ماكينات الصرف الآلي ٤٠ مرة في كينيا. خدمة الإيداع مجانية ولكن هناك عمولة تدفع بحسب مبلغ المعاملة ويحصل الوكلاء على جزء من إجمالي قيمة المعاملة، وبذلك يجذب نظام تسعير الخدمة المقدمة أكبر عدد من الوكلاء (دي سويرز وأخرون ، ٢٠١٨).

شكل (6-٣)

مستخدمي M–pesa

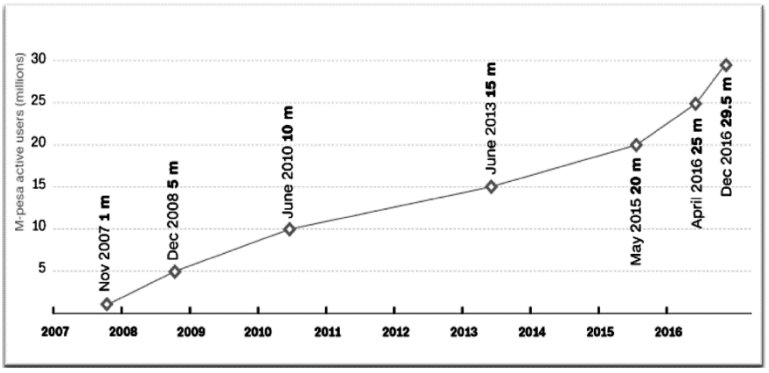

Source: (Del Torso, 2019)

ساعدت خدمات الهاتف المحمول على إدارة الكينيين لمخاطرهم المالية، حيث ظهر الفارق بين مستخدمي الحسابات المالية المحمولة ونظرائهم من غير المستخدمين، عندما حدث إنخفـــاض غير متوقع في الدخول، فلم يتغير إنفاق مستخدمي الحســـابات المالـــية المحمولــة بينما انخفض إنفــاق نظرائهم من ٧–١٠٪ .(Demirguc-Kunt et al,2018)

يمتلك الكينيون كلا النوعين من الحسابات المالية: حسابات مالية مصرفية وحسابات مالية محمولة مما يعكس كيفية قيام الكينيين بعمل مدفوعاتهم الالكترونية.يستخدم حوالي ٤٠٪ من البالغين الحسابات المالية المحمولة لإجراء تلك المدفوعات، بينما يستخدم ٢٩٪ من البالغين الطريقتين: يستخدمون الحسابات المالية المتنقلة ويستخدمون الهاتف المحمول أو الانترنت للدخول إلى حساباتهم المالية المصرفية. يزيد الذكور عن الإناث في إمتلاك الحسابات المالية الرسمية بحوالي ١٨٪، كذلك في إمتلاك كلا النوعين من الحسابات، لكن الإناث تزيد عن الذكور بحوالي ١١٪ في إمتلاك الحسابات المالية المتنقلة. ويمتلك الفقراء حسابات مالية محمولة تفوق ما يمتلكه الأغنياء منها كذلك نجحت M–pesa في التمكين المالي للمرأة وترجم ذلك في تحولها من الزراعة إلى الأعمال التجارية بشكل أكبر (Demirguc-Kunt et al,2018).

شكل (٧-٣)
طرق الارسال

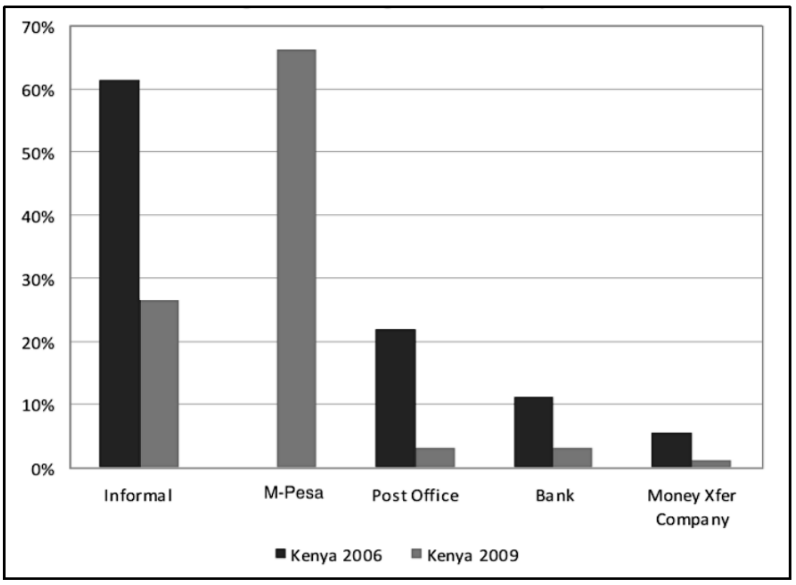

Source: (Del Torso, 2019)

نجحت كينيا بشكل كبير في الحد من نسبة الأشخاص الذين يستخدمون القطاع غير الرسمي في ارسال الأموال وخاصة للأقارب كما نرى في الشكل (7-٣) ، وقد عالج نظام M-pesa كافة المشكلات التي كانت تواجه الكينيين في تحويل الأموال سواء عن طريق البنوك أو مكاتب البريد أو غيرها من وسائل تحويل الأموال وجعلت التحويلات أسرع وأرخص وأكثر أماناً (Del Torso,2019).

من **أهم مقومات نجاح التجربة الكينية** في تضييق فجوة الدخل والفجوة النوعية في الوصول المالي: وجود شركة فودافون بالفعل في المنطقة بأبراج خلوية وخوادم واستحواذها على حصة كبيرة من سوق الاتصالات، إضافة إلى أن safaricom (الشركة الكينية الرائدة للهواتف المحمولة) كان لديها حصة سوقية عالية جداً بلغت حوالي ٨٠٪ من السوق، كما حصلت على اعتراف قوي بالعلامة التجارية وثقة العملاء وهو أمر ضروري لنجاح M-pesa (Del Torso,2019). سهولة فتح الحساب (بدون رسوم وبموجب إثبات هوية رسمي فقط)، بساطة الاستخدام ويسر التكلفة، وارتفاع معدل القراءة والكتابة بين السكان، والانتشار الهائل للهواتف المحمولة. كذلك الموقف التنظيمي الذي اتخذه البنك المركزي الكيني، الذي قرر عدم معارضة دخول شركات الاتصالات للقطاع المالي، طالما قدمت ضمانات كافية. اعتمد البنك المركزي وضع "فوقي" كمنظم وسمح بخوض التجربة بغية تعزيز الابتكار (دي سويرز وأخرون، ٢٠١٨). يقوم هذا النظام على الوظائف (وليس المؤسسات) في التنظيم، حيث يسمح للبنوك والشركات غير المالية (بما فيها مشغلي شبكات الهواتف المحمولة) بتقديم الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى،٢٠١٧).

تجدر الاشارة هنا إلى أهمية دور المؤسسات الرسمية في تنظيم أعمال التكنولوجيا المالية وتقنينها مع وضع تطبيقات تنظيمية لحماية الابتكار sandbox[6]، مما يزيد من التنافسية مع مشغلات شبكات المحمول MNOs[7]، ومزودي المدفوعات التقليدية، وشركات التكنولوجيا المالية الأخرى من أجل تطوير حلول للسكان غير المخدومين من أسفل الهرم (Manyika et al,2016 b) .

رغم أن ماسبق قد ركز على إبتكار الحسابات المالية المحمولة كأهم إبتكارات التكنولوجيا المالية في تأثيره على المستبعدين مالياً، فإن الفرصة الحقيقية التي تقدمها التكنولوجيا المالية (كما سبق عرضه في القسم الأول) هى تطوير النظام المالي الرقمي بأكمله. لكن عرض تلك التجارب مع ندرة البيانات لحداثة مجال الدراسة، قد يضع خطوطاً عريضة وإشارات جيدة لقدرة التكنولوجيا المالية على تمكين الفئات الفقيرة والمهمشة من الوصول إلى الخدمات المالية أسوة بالفئات الأعلى دخلاً، وفقاً لإمكاناتهم وقدراتهم ودور الحكومات الجوهري في ذلك لتحقيق الهدف النهائي وهو خفض الفجوة الدخلية والنوعية كجزء من تحقيق المساواة والعدالة الاقتصادية.

الحالة المصرية:

تعبر بعض مؤشرات قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات في مصر وما تمثله شركات التكنولوجيا المالية المصرية داخل منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا عن وجود فرص هامة لدى المستخدم المصري للحصول على الخدمات المالية وخفض فجوة الوصول المالي الرقمي بنوعيها .

---

[6] هى واحدة من أكثر المصطلحات شيوعاً في عالم FinTech في الصناعة المالية ، و يشير المصطلح إلى آ لية لتطوير اللوائح التي تواكب وتيرة الابتكارات السريعة . أنظر: What is a Regulatory Sandbox ,available at: www.bbva.com

[7] مشغل شبكة الهاتف المحمول أو MNO هو مزود لخدمات الإتصالات اللاسكلية التي تمتلك أو تتحكم في جميع العناصر اللازمة لتقديم الخدمات للمستخدمين النهائيين.أنظر: MNO(Mobile Network Operator), available at: www.infobip.com

شكل (8-٣)

مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

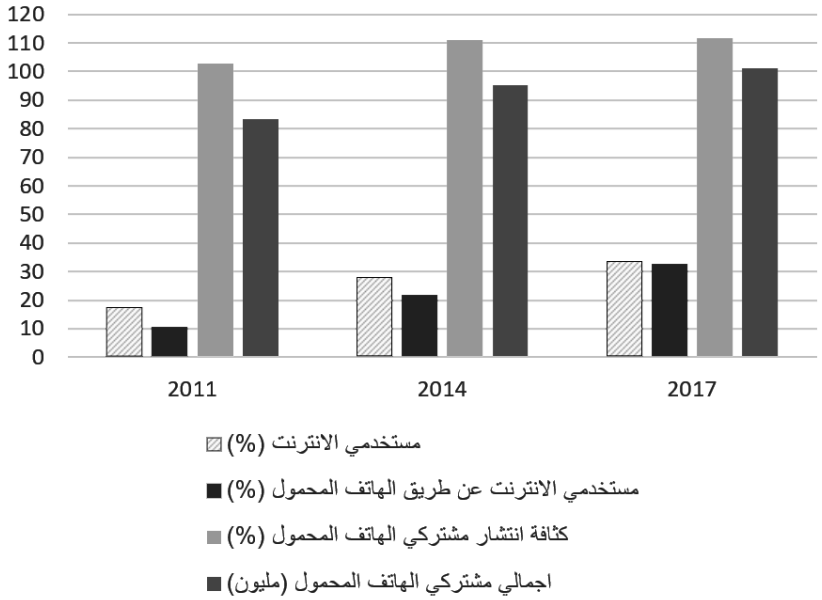

المصدر:(وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات ،٢٠١٤-٢٠١٨).

يوضح شكل (8-٣) زيادة نسبة مستخدمي الانترنت من ١٧.٤٩٪ عام ٢٠١١ إلى ٢٧.٢٥٪ عام ٢٠١٤، ثم إلى ٣٣.٧٠٪ عام ٢٠١٧. كما يوضح زيادة نسبة مستخدمي الإنترنت عن طريق الهاتف المحمول من ١٠.٤٩٪ عام ٢٠١١ إلى ٢١.٧٧٪ عام ٢٠١٤، ثم إلى ٣٢.٧٩عام ٢٠١٧ . و قد بلغ إجمالي مشتركي الهاتف المحمول عام ٢٠١١ حوالي ٨٣.٤٣ مليون مشترك ، ثم زاد إلى ٩٥.٣٢ مليون مشترك عام ٢٠١٤ ، ثم بلغ ١٠١.٢٧ مليون مشترك عام ٢٠١٧ . كما أن كثافة انتشار مشتركي الهاتف المحمول زادت من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٧ ، حيث مثلت كثافة الانتشار حوالي ١٠٢.٧٦٪ عام ٢٠١١ ، ثم ١١٠.٩٪ عام ٢٠١٤ ، ثم ١١١.٦٤٪ عام ٢٠١٧ (وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات ،٢٠١٤-٢٠١٨).

كما تضم مصر ١٧٪ من شركات التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، حيث تأتي في المركز الثاني بعد دولة الامارات العربية المتحدة التي تضم ٤٦٪ من شركات التكنولوجيا المالية وفقاً لاحصاءات عام ٢٠١٨ . كما استحوذت مصر على ٢٧٪ من صفقات التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩ (ماجنيت وسوق أبوظبي العالمي،٢٠١٩).و تستحوذ مصر على ٣ منصات من منصات التمويل الجماعي في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا البالغ عددها ١٦ منصة (مارمور، ٢٠١٩).

رغم ما تمثله تلك المؤشرات من فرص هامة أمام تقديم الخدمات المالية الرقمية ، فإن الشمول المالي في مصر يعد منخفضاً إذا ما تمت مقارنته بالعديد من دول العالم ولا سيما الدول الأفريقية (Rashdan and Eissa, 2019) ، حيث يمثل عدد البالغين الذين يملكون حسابات في مصر ٣٣٪ من إجمالي البالغين ، و تمثل الفجوة النوعية بين الرجال و النساء ١٢٪ عام ٢٠١٧ ، كما أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تمثل حوالي ٢١٪ لنفس العام [8](Demirguc-Kunt et al,2018) . لعل من أسباب ذلك أن مصر كانت تعتمد قطاعاً مالياً مرتكزاً على البنوك مع مساهمة تنظيمية محدودة لمقدمي خدمات الدفع غير المصرفية ، و قد أخذ الوضع في التغير مع الجهود التي قامت بها مصر مؤخراً بتحديث الاجراءات التنظيمية المتعلقة بالمدفوعات عبر الهاتف المحمول (مجموعة البنك الدولي ،٢٠١٨) .

[8] بلغ عدد الذين يملكون حسابات عام ٢٠١٧ في كل من الهند و الصين و البرازيل و كينيا وناميبيا على التوالي ٨٠٪ ، ٨٠٪ ،٧٠٪، ٨٢٪ ، ٨١٪ (Demirguc-Kunt et al,2018).

ومن أبرز التحديات التي واجهت شركات التكنولوجيا المالية والبنوك المصريتين في سبيل تحقيق الشمول المالي الرقمي :

- نظام اعرف عميلك : يُمكن هذا النظام من فتح الحسابات المالية إلكترونياً دون الحاجة للذهاب إلى البنك ، حيث يتطلب ضم المزيد من العملاء معرفة هويتهم التى يمكن أن تتم بواسطة الوكلاء. لكن هذا النظام لم يكن مسموحاً به في مصر مما عرقل عملية الشمول المالي (Naser,2018).
- ندرة حصص الملكية الخاصة و رؤوس الأموال المخاطرة (المغامرة) التي ترتكز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصادات المتقدمة(حرفوش، ٢٠١٩).
- نقص قابلية التشغيل و انخفاض الحدود اليومية و الشهرية للتحويلات : فلم يكن هناك حساب أو قابلية تشغيل على مستوى الوكيل ، كما كانت حدود التحويل ٣٠٠٠جنيه مصري يومياً ، ٢٥٠٠٠ جنيه شهرياً(Naser,2018).
- فجوة الثقة و مستويات الوعي المالي : تشكل فجوة الثقة و مستويات الوعي المالي قيداً رئيسياً أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية (حرفوش، ٢٠١٩) كما أنه وفقاً لتقديرات البنك الدولي، يوجد حوالي ٤٤ مليون مصري مؤهلون لدخول قطاع البنوك الرسمي و تلقي الخدمات المالية، ورغم ذلك فموضوعات مثل ارتفاع الرسوم و العمولات و مخاوف ألا تتفق البنوك مع أحكام الشريعة أضعفت ثقة المستهلكين في الخدمات المالية (Naser,2018).
- حماية المستهلك والأمن السيبراني : كان هناك عجز في أنظمة وقواعد حماية المستهلك في اللوائح القديمة. تلك الأنظمة والقواعد التي تحميهم من المخاطر، والتزوير، وفقد الخصوصية وأنشطة الجرائم (Naser,2018).
- جودة خدمة الانترنت: تدني جودة خدمة الانترنت وأسعارها بالرغم من ارتفاع معدل تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة(حرفوش، ٢٠١٩).

- عدم تناسب معدل انتشار شرائح الهاتف مع معدل الدخول على الانترنت :

حيث مثلت كثافة الانتشار ١١١.٦٤٪ عام ٢٠١٧ مما يشير إلى أن المستخدمين لديهم أكثر من شريحة، والغريب أن ٣٢.٩ % فقط لديهم دخول على الانترنت وفقاً لنسبة مستخدمي الانترنت عبر الهاتف المحمول لعام ٢٠١٧ (Naser,2018 ؛ وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات ٢٠١٨)

- محدودية التمويل و الوقت لاجراء الاصلاح لدى المسئولين

لا يتوفر التمويل الكافي لتنفيذ الاصلاحات الناشئة عن القوانين واللوائح الجديدة واللازم لتنفيذ البنية التحتية التكنولوجية. كما يحتاج مقدمي الخدمة أيضاً إلى مساعدة إضافية لتحسين تصميم منتجهم وزيادة الوعي والثقافة المالية، وتنويع نقاط الوصول وتنظيم مدفوعات التجزئة كبيرة الحجم (منخفضة القيمة) .(Naser,2018)

ولتجاوز تلك التحديات كان لابد من بذل الجهد من أجل تحقيق هدف تطوير الخدمات المالية الرقمية المستدامة.

جهود البنك المركزي للتغلب على التحديات السابقة :

ادراكاً لقيمة الشمول المالي، اتخذ البنك المركزي خطوات حثيثة نحو التقدم في القطاع المالي . وتمثلت أهم الجهود التي قام بها البنك المركزي لمواجهة التحديات السابقة في محورين أساسيين:

المحور الأول: بنية تحتية مالية سليمة وقوية مدعومة بإطار تشغيلي وتنظيمي مناسب.

المحور الثاني : تمكين التكنولوجيات الجديدة لتوفير قنوات التسليم الإلكترونية وتوسيع رقعة الشمول المالي الرقمي .

المحور الأول: بنية تحتية مالية سليمة وقوية مدعومة باطار تشغيلي وتنظيمي مناسب.

- تطوير الإطار القانوني والتشريعي :عمل البنك المركزي على ترويج استخدام الخدمات المالية الرقمية عبر المجلس القومي للمدفوعات الذي انشأ بالمرسوم الرئاسي رقم ٨٩ في فبراير ٢٠١٧. حيث يتمثل الهدف الرئيسي للمجلس في تقليل استخدام الأوراق النقدية خارج القطاع المصرفي ودعم وتحفيز استخدام الخدمات المالية الرقمية الأساسية كطريقة أساسية للدفع و في هذا الصدد تم اصدار قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ و يهدف القانون إلى وضع إطار تنظيمي للمدفوعات غير النقدية ، والقانون يلزم جميع سلطات وأجهزة الدولة ، والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة بسداد المستحقات المالية بوسائل الدفع غير النقدي ، ويلزم سلطات و أجهزة الدولة و الأشخاص الاعتبارية والمنشآت التي تقدم خدمات عامة للجمهور أو تدير مرافق عامة باتاحة وسائل الدفع غير النقدي للمتعاملين معها في جميع منافذ تحصيل مقابل الخدمة دون تكلفة إضافية (البنك المركزي المصري، ٢٠١٨)
- منظومة الدفع الوطني: تم الانتهاء من منظومة الدفع الوطني في شهر ديسمبر لعام ٢٠١٨ ، وذلك بهدف تحقيق سيادة واستقلالية نظم الدفع القومية والاحتفاظ بكافة بيانات الدفع محلياً داخل مؤسسات مصرية بما يحقق مزيد من الحماية لتلك البيانات وتقليل العملة الأجنبية التي يتم سدادها للشركات الأجنبية بالإضافة إلى تقليل تكلفة خدمات الدفع للمواطنين بهدف تحقبق الشمول المالي. وقد تم الانتهاء من قبول بطاقات الدفع الوطنية "ميزة" عبر كافة ماكينات الصراف الآلي الخاصة بالبنوك العاملة بمصر وعددها ١٣ ألف ماكينة وكذا الانتهاء من قبول بطاقات "ميزة " على كافة نقاط البيع

الإلكترونية الخاصة بالتجار وعددها ٧٧ ألف نقطة بيع الكترونية مع البنوك المقدمة لخدمات القبول. وسيتم احلال بطاقات المرتبات الحكومية ببطاقات منظومة الدفع الوطنية "ميزة" كما سيتم توريد المتحصلات الحكومية من خلالها (البنك المركزي المصري، ٢٠١٨).

- يتناول الباب الرابع من قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ نظم و خدمات الدفع و التكنولوجيا المالية . و تنفرد مواد القانون من المادة ١٨٤ حتى المادة ٢٠٠ بنظم و خدمات الدفع ، حيث توضح الشروط التي يعمل من خلالها "مشغل نظم الدفع " و " مقدم خدمات الدفع" ابتداء من منح التراخيص و نهاية ببيان الإجراءات و الجزاءات المختلفة المطبقة في حالة ثبوت مخالفة أحكام هذا القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له . كما تنفرد المواد ابتداء من المادة ٢٠١حتى المادة ٢٠٦ بتنظيم البنك المركزي لاستخدام التكنولوجيا المالية ابتداء من وضع معايير و متطلبات و صلاحيات التطبيقات الالكترونية التي تتيح الولوج إلى حسابات العملاء لدى البنوك أو مقدمي خدمات الدفع نهاية بحظر إصدار العملات المشفرة أو النقود الإلكترونية أو الاتجار فيها أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها بدون الحصول على ترخيص من مجلس الإدارة طبقاً للقواعد والإجراءات التي يحددها(الجريدة الرسمية، ٢٠٢٠).
- في سبيل تمكين المرأة مالياً و خفض فجوة الوصول المالي النوعية ذكر سليمان و سلامة ، ٢٠٢٠ الجهود التالية :

١- قام البنك المركزي بتصميم خريطة كاملة لتحليل جانبي العرض و الطلب في مجال الشمول المالي وبناء قاعدة بيانات للشمول المالي من خلال شبكة مصرفية موحدة و مؤمنة استناداً على الرقم القومي

الأمر الذي يتيح تجميع البيانات وفقاً للنوع و يستهدف البنك المركزي خفض الفجوة النوعية إلى النصف في عام ٢٠٢١.

٢- اصدار تعريف للشركات و المنشآت المملوكة للمرأة أو التي تدار من قبلها في يوليو ٢٠١٨ ذلك لحصر الشركات متناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة بحسب النوع في قاعدة بيانات الشمول المالي .

٣- اعتبار الشركات والجمعيات الأهلية المقدمة لخدمات الإقراض المتناهي الصغر وسطاء لفتح محافظ الهاتف المحمول لعملائهم والسداد عبر محفظة الهاتف المحمول، بما يساعد على جذب شرائح جديدة للاستفادة من الخدمات المالية المتاحة وخاصة السيدات في القرى والمناطق النائية.

٤- قيام البنك المركزي بجهود توعوية لكافة فئات المجتمع ومن ضمنهم النساء: من خلال اطلاق مبادرات لدعم رواد ورائدات الأعمال والمشاريع الناشئة كمبادرة رواد النيل، اضافة إلى تفويض المعهد المصرفي المصري للقيام بأنشطة التوعية المالية للفئات المهمشة وأهمها السيدات وذلك من خلال جلسات التوعية المالية و تنظيم ورش العمل والبرامج الداعمة لموضوع الشمول المالي للمرأة.

المحور الثاني : تمكين التكنولوجيات الجديدة لتوفير قنوات التسليم الإلكترونية وتوسيع رقعة الشمول المالي الرقمي .

- إضافة المزيد من قنوات تمويل محافظ المحمول (يمكن استخدام حساب مصرفي لتمويل محفظة الهاتف المحمول بشرط أن يكون كلا الحسابين على نفس البنك) . كما ضاعفت اللوائح الجديدة حدود محفظة المحمول مما

يسمح برصيد ١٠٠٠٠ جنيه مصري (٦٠٠٠جنيه مصري تحويل يومي و٥٠٠٠٠جنيه شهرياً)(Naser,2018)

- ومن منطلق دور البنك المركزي كمحفز لعملية التطوير قام في مارس ٢٠١٩ باطلاق استراتيجيته المتكاملة للنهوض بمنظومة التكنولوجيا المالية والابتكار و التي تهدف إلى تحويل مصر إلى مركزاً اقليمياً لصناعة التكنولوجيا المالية و قد حددت الاستراتيجية عدة مبادرات رئيسية للبدء في تنفيذها والتي من أهمها : انشاء صندوق التكنولوجيا المالية للشركات الناشئة (صندوق دعم الابتكارات) بقيمة مليار جنيه مصري لكي تصبح مصر مركزاً للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية و ذلك بمشاركة المؤسسات الكبرى التي تركز على الاستثمار في مجال التكنولوجيا ، وانشاء مركز للتكنولوجيا المالية لدعم تمويل الشركات الناشئة عن طريق توفير شبكة تواصل مع المستثمرين وصندوق التمويل لدعم ابتكارات التكنولوجيا المالية ، اضافة إلى توفير بيئة تجريبية Sand box التي تعمل كبيئة افتراضية لاختبار تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة (https://fintech.cbe.org.eg) .

على الرغم من الجهود السابقة إلا أن مؤشرات الشمول المالي في مصر لا زالت منخفضة مقارنة بالعديد من الاقتصادات بسبب العديد من العوائق والتي تشمل وفقاً لما ذكره سليمان وسلامة ، ٢٠٢٠:

- صعوبة وتعقيد عملية جمع البيانات على جانب العرض واتسامه باللامركزية نظراً لتعقد قطاع الخدمات المالية الرسمي في مصر ما بين بنوك (خاصة ومملوكة للدولة)، مؤسسات مالية غير مصرفية، البريد المصري، مؤسسات التمويل المتناهي الصغر وغيرها، كما أن المؤسسات المالية المختلفة تخضع لجهات رقابية مختلفة وتقوم بحصر وتسجيل البيانات بشكل مختلف.

- تعد الحسابات المجمدة والحسابات المشتركة وامتلاك العميل الواحد لأكثر من حساب مصرفي من العوائق التي تزيد من صعوبة الحصول على معلومة دقيقة.
- تضارب المصالح في العديد من المؤسسات المالية بين الأهداف الاقتصادية والمسئولية الاجتماعية ، الأمر الذي يترتب عليه تغييرالأولويات بين القنوات الاستثمارية المختلفة نظراً لمحدودية الموارد، الأمر الذي لا يحفز تلك المؤسسات لتوجيه المزيد من الاستثمارات لدعم الشمول المالي للمرأة.

الدروس المستفادة من تجربتي الهند و كينيا :

- الاعتماد على بطاقات الهوية البيومترية كما في تجربة الهند يساعد مصر في التغلب على ما تبقى من معوقات خاصة فيما يتعلق بصعوبة و تعقيد عملية جمع البيانات وامتلاك العميل الواحد أكثر من حساب مصرفي، إضافة إلى أن ذلك سيسمح بتوسيع رقعة الشمول المالي لتشمل الفقراء والمهمشين. حيث أن استخدام كروت الهوية البيومترية لاثبات الهوية واعتبارها كواجهة موحدة للدفع بما تمتاز به من خصائص تجعل من غير المحتمل تزييفها أو ازدواجها[٩] سيساعد كثيراً في خفض الفجوة النوعية والدخلية حيث سيتم تسهيل نقل المنافع المباشرة إلى الفئات الأكثر فقراً وضعفاً.
- تبادل الأموال إلكترونياً عن طريق هاتف محمول عادي واتساع شبكة الوكلاء ليحلون محل ماكينات الصرف هى أهم الدروس المستفادة من تجربة نظام مدفوعات M-pesa في كينيا، حيث يساهم في وصول الفئات الفقيرة والمهمشة إلى الخدمات المالية خاصة إذا ما تم تكثيف حملات التوعية

[٩] تمتاز تلك البطاقات بوجود بصمات الأصابع العشرة و بصمة قزحية العين .

والتثقيف المالي التي يقوم بها البنك المركزي المصري للتعريف بأهمية هذا النمط من المدفوعات الإلكترونية .وسيساعد القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي الذي ينظم فيه البنك المركزي "وكلاء مقدمي خدمات الدفع" على امكانية توسيع شبكة الوكلاء و اعتماد نظام مشابه لنظام M-pesa في مصر.

أهم النتائج:

حاولت الدراسة اختبار صحة الفروض التالية :

الفرض الأول : تؤثر التكنولوجيا المالية إيجابياً على عملية الشمول المالي و تدعمه.

الفرض الثاني : أثرت مبادىء نظرية النمو الليبرالية سلبياً على العدالة الاقتصادية.

الفرض الثالث : تؤثر التكنولوجيا إيجابياً على عملية النمو الاقتصادي وعلى العدالة الاقتصادية

الفرض الرابع : تُحسن التكنولوجيا المالية فرص الوصول المالي و تقلل الفجوة الدخلية و النوعية.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج في سبيل اختبار صحة الفروض السابقة كالتالي :

١- التكنولوجيا المالية أداة تمكينية هامة لتحقيق الشمول المالي وبالتالي وصول الفقراء والمهمشين إلى الخدمات المالية، والفرصة الحقيقية التي تقدمها التكنولوجيا المالية هى تطوير النظام المالي الرقمي بأكمله الذي يلبي حاجات كافة الأطراف المستهلكين والشركات التكنولوجية الناشئة والقطاع المالي الرسمي.

٢- تطبيقات التكنولوجيا المالية هى جزء من الاقتصاد التشاركي و التحديات التي تواجه المستهلكين المستبعدين والمؤسسات المالية الرسمية في وصول و/أو توصيل الخدمات المالية هى في ذاتها فرصاً أمام التوسع في استخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية.

توضح النتائج السابقة اثبات صحة <u>الفرض الأول</u> ، فالتكنولوجيا المالية كأحد مخرجات التطور التكنولوجي ساعدت على تجاوز التحديات التي تواجه المستهلكين و المؤسسات المالية معاً و قدمت حلولاً جديدة أدت إلى زيادة الكفاء و سهولة الوصول إلى الخدمات المالية و بالتالي إلى تحقيق الشمول المالي.

٣- تحتاج مبادىء النظرية الليبرالية في النمو التي حكمت العالم إلى المراجعة، لأنها أخذت الاقتصاد إلى نقطة متطرفة بعيدة عن فكرة الاستدامة والعدالة، حيث أقرت أن عدم عدالة توزيع الدخول أمراً ثانوياً ونتاج طبيعي لعملية النمو وأن لحاق المجتمعات الأفقر بركب النمو سيحدث تلقائياً.

٤- إدماج العدالة الاجتماعية ومراعاة الحدود في التعاملات الاقتصادية (كجزء أخلاقي) جنباً إلى جنب مع العدالة التشاركية والتوزيعية بإمكانه أن يحقق العدالة الاقتصادية التي تهدف إلى ماهو أبعد من عدالة توزيع الدخل إلى الاستفادة الكاملة من الطاقات البشرية في أسمى مكونان لها العقل والروح.

توضح النتائج السابقة المستقاة من القسم الثاني من الدراسة اثبات صحة الفرض الثاني ، حيث ركزت نظريات النمو الليبرالية على عملية النمو الاقتصادي كهدف أساسي بغض النظر عن تحقيق العدالة الاقتصادية .

٥- التكنولوجيا تؤثر ايجابياً على عملية النمو الاقتصادي وهى محفز هام جداً للنمو، هذا ما أقرته عدد من النظريات داخل المدارس الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والحديثة للنمو.

٦- التكنولوجيا لها وجهان في التأثير على العدالة الاقتصادية أحدهما سلبي والآخر ايجابي، يتوقف الأمر على السياسة العامة للدول ودورها في تنمية قدرات الفقراء للوصول واستخدام التقنيات والحلول التي تستجيب لاحتياجتهم.

٧- التكنولوجيا المالية تحقق مبادىء العدالة الاقتصادية بما تتضمنه من سمات الاقتصاد التشاركي

توضح النتائج السابقة المستقاه من القسم الثاني من الدراسة اثبات صحة الفرض الثالث جزئياً ، فالتكنولوجيا تؤثر ايجابياً على عملية النمو الاقتصادي أما تأثيرها على العدالة الاقتصادية فيتوقف على رؤية الدول لمفهوم عدالة توزيع الدخول و بالتالي رغبتهم و قدرتهم على رسم سياسات عامة تهدف إلى تطويع التكنولوجيا لخدمة الفقراء و المهمشين .

٨- توجد فجوة وصول مالي بين الدول المتقدمة والدول النامية وكذلك هناك فجوة دخلية ونوعية واضحة عالمياً وعلى مستوى الدول النامية، تنسب في أغلبها للدول النامية.

٩- نجح اعتماد نموذج التكنولوجيا المالية داخل دولتي الهند وكينيا في خفض الفجوة الدخلية والنوعية ومساعدة الفقراء والمرأة على الوصول المالي، حيث ساعد فهم صانعي السياسات في الدولتين للعلاقة بين الشمول المالي والفقر وعدم المساواة في الدخل على قيامهم بتوجيه التكنولوجيا المالية لتلبية احتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة والتنسيق بين كافة الأطراف لهذا الغرض.

١٠- على الرغم من وجود فرص هامة داخل مصر لتحقيق الشمول المالي الرقمي و التي تعكسها مؤشرات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما تمثلة شركات التكنولوجيا المالية المصرية داخل منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، وعلى الرغم من جهود البنك المركزي لتجاوز تحديات تحقيق الشمول المالي الرقمي، إلا أن مؤشرات الشمول المالي في مصر لا زالت منخفضة مقارنة بالعديد من الاقتصادات منها الهند وكينيا، وذلك لوجود عدة عقبات تخص تعقد وصعوبة جمع البيانات بدقة ومشكلات الحسابات المجمدة والمشتركة وتضارب المصالح في سبيل فتح حسابات للفئات الفقيرة والمهمشة مما يوضح أهمية الاستفادة من تجربتي الهند وكينيا في حالة مصر لتجاوز تلك العقبات.

توضح النتائج السابقة اثبات صحة الفرض الرابع من خلال النتائج المستقاة من عرض القسم الثالث من الدراسة، فالتكنولوجيا المالية تحسن من فرص الوصول المالي وتعمل على خفض الفجوتين النوعية والدخلية شرط أن يقترن ذلك بسياسات عامة داعمة لتحقيق هدف الشمول المالي الرقمي مع تنسيق بين كافة الجهات المسئولة وأصحاب المصلحة مع رؤية واضحة للتحديات والعقبات وكيفية تجاوزها.

أهم التوصيات :

يمكن الخروج بتوصيتين أساسيتين على المستوى الدولي والقومي التي من شأنهما زيادة من التأثير الإيجابي للتكنولوجيا المالية على تحقيق العدالة الاقتصادية عن طريق زيادة فرص الوصول للخدمات المالية للفئة المستبعدة أسوة بمن يمتلكون الحسابات المالية:

١- ضرورة أن تركز الحكومات والمنظمات الدولية على الاستخدام المناسب للتكنولوجيا من قبل أفقر الناس وأكثرهم تهميشاً بما يحقق أهداف التنمية

المستدامة عوضاً عن تشجيع استخدامها فقط لدعم النمو الاقتصادي، أي ضرورة أن تتدخل الحكومات والمنظمات الدولية للتأكيد على أن التكنولوجيا تساعد في خفض عدم العدالة والمساواة وليس في زيادتها. **عملياً يتم ذلك عن طريق** زيادة المساواة في فرص الاستفادة من البنية التحتية الرقمية كالوصول إلى الكهرباء وتغطية الكهرباء وشبكة الانترنت وتعريف الهوية الرقمي، إضافة إلى تعزيز الوعي المالي والرقمي و**على الصعيد النظري** هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات التي تركز على ابتكارات استخدام التكنولوجيا لخدمة الفئات الفقيرة والمهمشة .

٢- قيام الحكومات بشكل عام والحكومة المصرية على وجه الخصوص بمجموعة التدابير التي تساعد على الاستفادة من فرص التكنولوجيا المالية لخدمة المستبعدين وتحقيق العدالة، أهمها:

- القضاء على الأمية المالية:**عن طريق** تضمين برامج الأمية المالية في المدارس والجامعات، والشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز تنفيذ تلك البرامج، وتوسيع البرامج التدريبية لوكلاء الأموال المحمولة واشراك منظمات المجتمع المدني لتساعد في برامج التوعية.
- معالجة عدم المساواة في القدرات التكنولوجية: **عن طريق** تعزيز التعليم التكنولوجي ليكون الهدف هو التبني والتكيف مع التكنولوجيات الحالية بدلاً من الاستثمار في أحدث الأبحاث والتطوير. ويتم ذلك عن طريق انشاء المدارس والجامعات التكنولوجية والأقسام التكنولوجية داخل الجامعات .
- تقوية البنية التحتية الرقمية وتوفير الخدمة بتكاليف معقولة: **عن طريق** توصيل خدمات النطاق العريض للمناطق السكانية الفقيرة والنائية وبتكلفة تتناسب مع متوسط الدخول.

- تحسين الجانب التنظيمي لقطاع التكنولوجيا المالية: **عن طريق** تقليل تداخل الجهات التنظيمية لضمان الاتساق وتحديد الجهات المسؤولة بدقة، ضمان الشفافية في منح التراخيص لشركات التكنولوجيا المالية.
- تهيئة البيئة التشريعية التي تساهم في دعم التكنولوجيا المالية: **عن طريق** تعديل وتحديث بعض القوانين التي تخص عمل التكنولوجيا المالية في تداخلها مع المؤسسات المالية الرسمية .مثلما قام البنك المركزي المصري في قانون البنوك الجديد بتنظيم " وكلاء مقدمي خدمات الدفع " بهدف التوسع في تقديم هذا النوع من الخدمات المالية وتنظيم عمل شركات التكنولوجيا المالية .
- تطبيق مبادىء تنافسية عادلة داخل قطاعات التكنولوجيا المالية **عن طريق** تنظيم أعمال التكنولوجيا المالية وتقنينها مع وضع تطبيقات تنظيمية لحماية الابتكار، مما يزيد من التنافسية مع مشغلات شبكات المحمولة، ومزودين المدفوعات التقليدية، وشركات التكنولوجيا المالية الأخرى.و تجدر الإشارة هنا إلى وجود تحديات أمام شركات التكنولوجيا المالية الصغرى تتطلب ضرورة التعجيل بإنشاء أطر للحوكمة تلتزم بها شركات التكنولوجيا المالية الكبيرة لضمان استمرار التنافسية.
- تطبيق نظام الهوية البيومترية في مصر وايجاد واجهة موحدة للدفع على غرار الهند سيساعد كثيراً في التغلب على عقبات تحقيق الشمول المالي الرقمي وبالتالي خفض الفجوة النوعية والدخلية حيث سيتم تسهيل نقل المنافع المباشرة إلى الفئات الأكثر فقراً وضعفاً.
- تبادل الأموال إلكترونياً عن طريق هاتف محمول عادي واتساع شبكة الوكلاء ليحلون محل ماكينات الصرف كما حدث بكينيا سيساهم في وصول الفئات الفقيرة والمهمشة إلى الخدمات المالية خاصة إذا ما تم تكثيف حملات التوعية والتثقيف المالي التي يقوم بها البنك المركزي المصري للتعريف بأهمية هذا

النمط من المدفوعات الإلكترونية .وسيساعد القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي الذي ينظم فيه البنك المركزي "وكلاء مقدمي خدمات الدفع" على امكانية توسيع شبكة الوكلاء واعتماد نظام مشابه لنظام M-pesa في مصر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

١-إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى .(٢٠١٧). *التكنولوجيا المالية : إطلاق إمكانيات منطقتي الشرق الأوسط و شمال أفريقيا و أفغانستان و باكستان والقوقاز و آسيا الوسطى، آفاق الاقتصاد الإقليمي.*

٢- البنك المركزي المصري .(٢٠١٨). *تقرير الاستقرار المالي* .

٣-الجريدة الرسمية .(٢٠٢٠). *قانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي* . العدد ٣٧ مكرر (و).

٤-جورجيفا. كريستالينا.(٢٠١٨). *التكنولوجيا تساعد في حل مشاكل الفقراء علينا فقط أن نوظفها بالشكل السليم* ، متوفر على blogs.worldbank.org .

٥-دي سويرز. فرانسوا ، عبد الجليل . محمد ، سيروتي . كارولين ، كيوارا . ليه. (٢٠١٨). *ما الذي يعنيه نجاح كينيا في تقديم الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة للعالم العربي* . متوفر على : www.albankaldawli.org

٦-زين الدين. صلاح .(٢٠٠٢). *تكنولوجيا المعلومات و التنمية : الطريق إلى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية في مصر*. القاهرة. مكتبة الشروق الدولية.

٧-سليمان. ياسمين عمرو ، سلامة . آية عصام .(٢٠٢٠) . *دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة : دراسة حالة البنوك المركزية و بعض البنوك التجارية في مصر و الأردن و فلسطين و لبنان خلال الفترى (٢٠١١-٢٠١٩)*. المعهد المصرفي المصري.

٨- عبد العزيز، سارة. (٢٠١٧). *تنامي اقتصاد المشاركة عبر المنصات الرقمية*. اتجاهات الأحداث.العدد ١٩.

٩-فريدريك م . شرر .(٢٠٠٢). *نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي و تأثره بالابتكار التكنولوجي* .المملكة العربية السعودية. مكتبة العبيكان .

١٠-ماجنيت و سوق أبوظبي العالمي .(٢٠١٩). *تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا* .

١١-مارمور.(٢٠١٩). *فينتك : الابتكارات المالية التقنية*.

١٢-مجموعة البنك الدولي .(٢٠١٨). *اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا* . المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا .

١٣-وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات .(٢٠١٤). *التقرير السنوي لمؤشرات قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات* .

١٤-وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات .(٢٠١٨) . *التقرير السنوي لمؤشرات قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات* .

١٥-ومضة و بيفورت.(٢٠١٧). *التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: توجهات قطاع الخدمات المالية* ، تقرير التكنولوجيا المالية .

المراجع باللغة الانجليزية:

1- Abramovitz, M. David, P. A. (1995) *Growth and development: The economics of The 21st Century*. Standford University Press.

2- Agyemang-Badu, A. A., Agyei, K., & Kwaku Duah, E. (2018). *Financial inclusion: Evidence from Africa from Africa*. Spiritan International Journal of Poverty Studies, 2(2).

3- Arner, D. W., Buckley, R. P., & Zetzsche, D. A. (2018). *Fintech for financial inclusion: A framework for digital financial transformation*. UNSW Law Research Paper, (18-87).

4- Center for Economic and Social Justice, *Defining Economic Justice and Social Justice*, available at: cesj.org.
5- Del Torso, O. (2019). *Mobile payment systenms and financial inclusion: the case of M-Pesa*.
6- Demirguc-Kunt, L. K., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). *Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution: The Global Findex Database*. World Bank Policy Research Working Paper.
7- Deskoska, E., & Vlčková, J. (2018**).** *The role of technological change in income inequality in the United States*. Acta Oeconomica Pragensia, 1, 47-66.
8- D'Silva, D., Filková, Z., Packer, F., & Tiwari, S. (2019). *The design of digital financial infrastructure: lessons from India. BIS Paper*, (106).
9- ESCAP. (2018). *Inequality in Asia and the Pacific in the Era of the 2030 Agenda for Sustainable Development*.
10- Forward, C. (2018). *Fintech and its role in the future of financial services*.
11- Kelso, L. O., & Adler, M. J. (1958). *The capitalist manifesto*.Pandorm House.
12- Kharlamova, G., Stavytskyy, A., & Zarotiadis, G. (2018). *The impact of technological changes on income inequality: the EU states case study*. Journal of international studies, 11(2).
13- Korres, G. M. (1996). *Technical Change and Economic Growth: An Empirical Analysis of the EEC. Avebury*.
14- Link, A. N., & Siegel, D. (2003). *Technological change and economic performance*. Routledge.
15- Manyika, J., Lund, S., Singer, M., White, O., & Berry, C. (2016). *Digital finance for all: Powering inclusive growth in emerging economies*. McKinsey Global Institute.
16- Manyika, J., Lund, S., Singer, M., White, O., & Berry, C. (2016). *How Digital Finance Could Boost Growth in Emerging Economies*, Mckinsey Global Institute.

17- Nasr, E., Helmy, M., & Ali, M. (2018). *Financial Inclusion through Digital Financial Services and Fintech: the case of Egypt (Rep.)*. Alliance for Financial Inclusion (AFI).

18- Nolan, B., & Ive, M. (2009**).** *Economic inequality, poverty, and social exclusion*. In The Oxford handbook of economic inequality.

19- Hardoon, D. (2017). *An Economy for the 99%: It's time to build a human economy that benefits everyone, not just the privileged few***.** Oxfam.

20- Park, C. Y., & Mercado, R. (2015). *Financial inclusion, poverty, and income inequality in developing Asia*. Asian Development Bank Economics Working Paper Series, (426).

21- Poinexter, J. (1981) *Macroeconomics*. Sounder college publishing. New York.

22- PWC, P. (2017). *Redrawing the lines: FinTech's growing influence on financial services*.

23- Rashdan, A., & Eissa, N. (2019). *The Determinants of Financial Inclusion in Egypt*.

24- Ravallion, M. (2017). *Income inequality in the developing world*.

25- Reserve Bank of India. (2017). *Report of the Working Group on FinTech and Digital Banking*.

26- Sarma, M. (2008). *Index of financial inclusion* (No. 215). Working paper. Indian council of Research on International Economic Relations.

27- Shiman, D. A. (1999). *Economic and Social Justice: A Human Rights Perspective*. Human Rights Education Series, Topic Book 1. Human Rights USA Resource Center, 229 19th Avenue South, Suite 439, Minneapolis, MN 55455.

28- Suri, T., & Jack, W. (2016). *The long-run poverty and gender impacts of mobile money*. Science, 354(6317), 1288-1292.

29- Swedish Institute. (2016). *Poverty Alleviation Through Financial Technology*, Stockholm, Sweden.

30- World Bank Group. (2017).*Digital Financial Inclusion: Emerging Policy Approaches*. G20 Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI).
31- World Bank. (2014) *Financial Inclusions*, Global Financial Development Report.
32- IMF. (2019). *Fintech: The experience so far*. IMF Policy Paper.

المواقع الالكترونية:

1- www.albankaldawli.org
2- www.bbva.com
3- www.blogs.worldbank.org.
4- http://futureuae.com.
5- www.infobip.com
6- www.Investopedia.com.
7- http://researchgate.net.